الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية

و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص تجارة ولوجستيك أورو متوسطي

تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفترة الممتدة من 1990–2014

من إعداد الطالب:

عدة مُحَمَّد

تحت إشراف:

الأستاذ: يسعد عبد الرحمن

لجنة المناقشة:

– د/ بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر(جامعة مستغانم)	رئيسا
– د/ يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر(جامعة مستغانم)	مقررا
– د/ مكاوي مُحَمَّد الأمين	أستاذ محاضر(جامعة مستغانم)	مناقشا

السنة الجـامعية: 201/2015

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كللها الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار..ارجوا من الله أن يمد في عمرهما .. الوالدين الكريمين

إلى من أرى التفاؤل بعينهم...والسعادة في ضحكتهم إلى شعلة الذكاء و النور إلى الوجه المفعم بالبراءة :محمد الياس،مريم منال،ريماس.

إلى الزوجة الكريمة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي.

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع إلى أصدقائي
إلى طلبة قسم العلوم التجارية بجامعة عبد الحميد بن باديس.

إلى عمال و عاملات معهد التربية البدنية و الرياضية بمستغانم.

إلى من علمني حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح إلى أساتذتنا الكرام.

أهدي ثمرة جهدي.

شكر وعرفان

إن الشكر و الحمد لله نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

كما أتقدم بعميق شكري وفائق احترامي للأستاذ:يسعد عبد الرحمن لتفضله بالإشراف على هذا العمل وكل عمال مؤسسة ميناء مستغانم على كل ما قدم من يد العون والآراء القيمة، كما أتقدم بشكر إلى السيد مدير معهد التربية البدنية و الرياضية الدكتور : بن قاصد علي الحاج محمد ، والى المدير الفرعي للإدارة و المالية : بوقصارة بن ذهبية .

إلى كل من ساعدني على انجاز هذا البحث وأخص بالذكر موظفي مصلحة المستخدمين و مصلحة المالية و المحاسبة بمعهد التربية البدنية و الرياضية بجامعة مستغانم .

فهـرس المحتـويات

العنــوان	الصفحة
الإهداء	VI
شكر و عرفان	VI
مستخلص	VI
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VI
مقدمة	أ- د
الفصل الأول:الإطار النظري للتصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
المطلب الأول:مفهوم التصدير، أهميته، أهدافه	3- 5
المطلب الثاني:نظريات التصدير	5- 7
المطلب الثالث:الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي	7- 8
المبحث الثاني:إستراتيجية التوغل في الأسواق الأجنبية	
المطلب الأول:طرق التصدير إلى الخارج	8- 12
المطلب الثاني:إستراتيجية تنمية الصادرات	12-16
خلاصة	17
الفصل الثاني:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	
تمهيد	19
المبحث الأول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	
المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	20-21
المطلب الثاني:طرق قياس النمو الاقتصادي	21-22
المطلب الثالث:محددات النمو الاقتصادي و أنواعه	22-25
المبحث الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	27-25
المطلب الثاني:النظرية النيوكلاسيكية	28-27
المطلب الثالث:النظرية الحديثة	29-28
المبحث الثالث:النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية	
المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية	31-30
المطلب الثاني:الدور الإنمائي للتجارة الخارجية	32-31
خلاصة	33
الفصل الثالث:أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014)	
تمهيد	35
المبحث الأول:إصلاحات ترقية الصادرات في الجزائر	
المطلب الأول:تحرير التجارة الخارجية	39-36
المطلب الثاني:نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية	42-39
المطلب الثالث:مكانة سياسة ترقية الصادرات من الإصلاحات الاقتصادية	48-42
المبحث الثاني:تطور الصادرات الجزائرية للفترة الممتدة من 1990-2014	
المطلب الأول :مؤسسة ميناء مستغانم	52-48
المطلب الثاني:تطور قيمة الصادرات للفترة(1990-2014)	56-53
المطلب الثالث:التوزيع الجغرافي للصادرات (1990-2014)	62-56
المبحث الثالث:تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014)	
المطلب الأول:أثر الصادرات على معدل النمو الاقتصادي(1990-2014)	67-62
المطلب الثاني:استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية	70-67
المطلب الثالث:التحديات و العقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر	71-70
خلاصة	72
خاتمة	77-74
قائمة المصادر و المراجع	82-79

قائمــة الجداول

الرقم	المحتويات	الصفحة
(01-03)	وتيرة التفكيك الجمركي	41
(02-03)	نسب التخفيض أسعار النقل البري	45
(03-03)	تطور الصادرات في الفترة 1990-2000	53
(04-03)	تطور الصادرات في الفترة 2001-2014	55
(05-03)	العملاء الرئيسين لدى الجزائر سنة2014	57
(06-03)	التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة1990-2014	59
(07-03)	التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة1990-2014	60
(08-03)	معدل النمو السنوي للصادرات 1990-2014	63
(09-03)	مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي	64
(10-03)	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي	65
(11-03)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي2005-2014	67

قائمــة الأشكـال

الرقم	المحتويات	الصفحة
(01-03)	تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2000	54
(02-03)	تطور الصادرات خلال الفترة 2001-2014	56
(03-03)	الشركاء في مجال التصدير لسنة 2014	58
(04-03)	التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة1990-2014	61
(05-03)	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي	66
(06-03)	العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي	66

قائمــة المختصــرات

الكلمة	المعنى	الصفحة
FOB	التسليم على ظهر السفينة	45
CIF	التكاليف والتأمين وأجرة الشحن	45
PROMEX	الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية	46
CACI	الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة	46
CAGEX	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات	47
FSPE	الصندوق الخاص لترقية الصادرات	47
ALGEX	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	47
SAFEX	الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير	48

المقدمـة

مقدمـة

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين عدة ترتيبات و تحولات باتجاه تحرير المبادلات التجارية و كذا عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، المعلومات التقنية، القوى العاملة،بالإضافة إلى تخفيض القيود التشريعية التنظيمية المتعلقة بالتجارة و انفتاحها على المنافسة الدولية.

هذه التطورات العالمية المعاصرة التي ألقت بضلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث في مجال التجارة الخارجية، التي جاءت كنتيجة للإصلاحات الهيكلية وانتهاج آلية السوق من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المعتمد على تنمية الصادرات أساسا.

كان لفكرة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين من اجل إبراز الأهمية الخاصة لحجم الصادرات كمؤشر رئيسي لقياس معدل النمو الاقتصادي، إذ يسمح الفائض من الصادرات بتحقيق استثمارات جديدة، يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

يخلق تزايد الثروة العامة مناخا اجتماعيا يحفز النمو الاقتصادي ويعزز دور التجارة الخارجية عن طريق ترشيد الوردات وتطوير الصادرات و تنويعها، ومن هنا تظهر أهمية قطاع التصدير من خلال سد الحاجات الاجتماعية المتزايدة للسكان.

عملت الجزائر في إطار الإصلاحات التي منيت بها على تحرير تجارتها الخارجية من أجل مواكبة عملية الاندماج الدولي و الانفتاح على الخارج لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و إزالة التشوهات بالاقتصاد الوطني، وهذا ما تجلى من خلال الترسانة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو و المساهمة في ترقية الصادرات وإحلال الوردات.

و في خضم هذه المتغيرات الاقتصادية الوطنية و الدولية تكونت لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي بالجزائر؟

و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟

2- هل سياسة تحرير التجارة الخارجية، والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لها تأثير مباشر و ايجابي على النمو الاقتصادي؟

3- ما مدى مساهمة تخفيض القيود الجمركية و الإدارية في ترقية الصادرات بالجزائر؟

الفرضيات:للإجابة على الأسئلة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

1- تعتبر الصادرات محركا للنمو الاقتصادي.

2- تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا.

3- تساهم سياسة تخفيض القيود الجبائية و الجمركية و الإدارية طرديا في ترقية و تنويع الصادرات في الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد. باعتبار البترول مادة أولية آيلة للزوال تخضع لتقلبات السوق الدولية، وتزداد هذه الضرورة مع توجه الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع الشراكة الأورو متوسطية لتفعيل العلاقات الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

أهداف البحث:يمكن إدراج أهداف البحث في النقاط التالية:

1- معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات و الرفع من النمو الاقتصادي

2-معرفة أهم الوسائل و الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات

3- إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات في الجزائر وما مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي

4- معرفة أفاق الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

دوافع اختيار الموضوع:تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

أ- دوافع موضوعية:يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع الحساسة جدا، فهو يعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين والساسة صناع القرار، لذا وجب أن يخصص له واسع من الكتابات و الدراسات الأكاديمية.

- الدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في الرفع من معدلات النمو في الجزائر.

- تدعيم المكتبة بمواضيع اقتصادية حالية تتعلق بالاقتصاد الجزائري.

ب- دوافع ذاتية:بحكم الموضوع في ميدان تخصص تجارة و لوجستيك اوروميتوسطي من جهة،ورغبة مني في دراسة المواضيع الاقتصادية التي لها صلة بالاقتصاد الجزائري.

مجال الدراسة:

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من بداية التسعينات إلى غاية 2014

الحدود المكانية:فتتمثل الحدود المكانية لدور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات و تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر كبلد مصدر للمحروقات.

المنهج المتبع:

نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية و قطاع الصادرات،واهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية،ويدعم بالمنهج التحليلي عند إبراز واقع قطاع الصادرات في الجزائر، مع الاعتماد أيضا على المنهج الإحصائي في إظهار أهم الإحصائيات التي تخص واقع التصدير للفترة من سنة 1990الى سنة 2014 وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال برنامج اكسل.

خطة البحث:

يتناول البحث على ثلاثة فصول بحيث نستهل الفصل الأول بعموميات حول التصدير و علاقته بالنمو الاقتصادي ثم الفصل الثاني مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وأخيرا تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990الى غاية2014.

دراسات سابقة:

لقد تعرضت الكثير من الدراسات لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي وكذا ضرورة تنميتها انطلاقا من العلاقة والارتباط بين القطاع التصديري ورفاهية المجتمع، وفي ما يلي عرض ابرز هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

1– دراسة مصطفى بن ساحة، بعنوان اثر الصادرات غي النفطية في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)في 2011، هذه الدراسة هي رسالة ماجستير حيث تعرضت لمناقشة إشكالية إلى أي مدى تساهم إستراتيجية تنمية الصادرات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.

لقد تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية و بالأخص الصادرات و النمو الاقتصادي وحقيقة أنها تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي، كما خلصت إلى أن هناك علاقة طرديه بينهما.

2– دراسة وصاف سعيدي،تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع و الأفاق)،هذه الدراسة هي مقال في مجلة الباحث،جامعة ورقلة،الجزائر،العدد الأول ،2002،حيث تطرقت إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات،وهذا بتحليل العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل تطور الهيكل السلعي و الجغرافي خلال الفترة 1990–2000،ومن ثم تحديد أهم مشاكل التصدير في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تملك ميزات نسبية في قطاعات هامة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الجزائرية ممكنا في ظل تضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد متنوع.

3– دراسة وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غي النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، (2004)**.

تطرقت هذه الدراسة التي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه لدور الصادرات في العملية التنموية وتطور مفهوم الصادرات عبر الفكر الاقتصادي،كما تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل أزمة النفط 1986،التي كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع من اجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية،ثم أوضحت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية،ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاديتها،كما ناقشت الدراسة الحوافز المطبقة في هذه الدول ومدى فاعليتها في تشجيع وتنويع الصادرات،حيث خلصت إلى أن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة مكنها من دخول السوق الدولي،كما أشارت الدراسة إلى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على رأسها القطاع الفلاحي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البتر وكيماوية.

4- دراسة بروك داودي،تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني،دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة(1967-2006)،مذكرة ماجستير،الجزائر،جامعة بسكرة 2007-2008 ،تطرقت هذه الدراسة على تأثير التجارة الخارجية على الجوانب المختلفة للاقتصاد مع الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورومتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة،وفي الدراسة التطبيقية بإجراء نموذج قياسي يضم المؤشرات التالية:الناتج الداخلي الخام،حجم الاستثمارات،الوردات،سعر الصرف،الصادرات،معدل التضخم.

صعوبات البحث:

من خلال بحثنا واجهتنا بعض الصعاب التي حالت دون إتمام البحث في الوقت المناسب، منها عدم تناظر المعلومات بين مختلف المصادر، بالإضافة إلى تضارب طرق حساب معدل النمو الاقتصادي من طرف مختلف الاقتصاديين و الجهات الرسمية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيـد

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولت لها الدول أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في جلب الثروة وإمكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى، حيث برزت أولى أفكار
الماركنتنيون في هذا المجال،ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي قدمت هي الأخرى عدة إسهامات،سعيا منها إلى تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانات الدول.

ومع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر، ظهر مفهوم جديد في مجال التجارة الخارجية يتمثل في التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار والنظريات التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية،هذا ما يدفع الدول التي تملك ميزة أكبر من غيرها إلى القيام بعملية التصدير،واستيراد ما تحتاجه من باقي المنتجات.

وبالنظر إلى الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في الرفع من معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات وما يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك هذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتصدير و علاقته بالنمو الاقتصادي (تطور الاهتمام بالتصدير في الفكر الاقتصادي)في المبحث الأول، وفي الثاني طرق التصدير وإستراتيجية تنميته.

المبحث الأول: ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالنمو الاقتصادي خصوصا الدول النامية،وتنبع أهميته بالنسبة لهذه الدول من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها،وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت إستراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي،يوفر لها النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل إستراتيجية إحلال الواردات.

المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته، أهدافه

لعملية التصدير أهمية و أهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية،مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين،هذا ما أدى إلى كثرة تعار يفه نذكر أهمها

1- مفهوم التصدير:هناك عدة مفاهيم

المفهوم الأول:

التصدير يعني "قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية ومعلوماتية و ثقافية و سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى،بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح،قيمة مضافة،توسع ونمو،انتشار فرص العمل،التعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجية جديدة وغيرها"[1]

المفهوم الثاني:

"بيع المنتجات من دولة إلى أخرى وفق نظام معترف به،قوانين،نظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة،فهو مصدر هام للدخل يسمح للدول بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها،وهو مؤشر على جودة الزراعة و الصناعة في تلك الدول".

المفهوم الثالث:

" عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية".

وعلى ذلك يمكن ذكر نوعين من التصدير كما يلي:

أ-التصدير المباشر الذي هو توصيل السلع إلى الموانئ و المطارات للشحن عن طريق المصدر وبنكه إلى المستورد وبنكه.

ب- التصدير غير المباشر عن طريق وكلاء التوزيع والشركات المتعددة الجنسيات وفروعها، المشروعات المشتركة، عمليات تسليم المفتاح، التعاقدات من الباطن وعمليات التملك و التحويل، الصفقات المتكافئة وغيره من صيغ إدارة الأعمال الدولية مثل عقود الإدارة والاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر.

2- أهمية التصدير:لا تعتبر الصادرات مفتاح التنمية فقط بل تعد العمود الفقري وعصب أي اقتصاد يرغب في المنافسة و البقاء،خاصة في ظل المستجدات الدولية،وتتجلى أهمية التصدير من خلال ما يلي:[2]

[1]- فريد النجار **"تسويق الصادرات العربية"** دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002ص15

[2]- أمال عبد الرحمان زيدان قاسم**"مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية"**، دار الشتات،مصر،2008 ص42-45

أ- محرك للإنتاج: حيث أن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه،فان الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي،ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة،كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لت تكن متاحة من قبل.

ب- بناء الطاقات الإنتاجية: عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطة بالصرف الأجنبي.

ج- استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة: تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج،وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

د- محدد للاستثمار: تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الواردات الوسيطة،التي بدورها تعتبر احد محددات الاستثمار في الدول النامية،فان نمو الصادرات من شأنه أن يحدث أثار موجبة على الطلب على الاستثمار في هذه الدول،باعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي.

هـ- التخلص من الإختلالات الهيكلية: على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وان الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.

و- يساهم في التقليل من حدة البطالة: حيث كلما زادت الصادرات زادت الطاقة الإنتاجية وزاد الطلب على العمالة،مما يؤدي إلى انخفاض البطالة.

ي- زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة: حيث أن الزيادة في الإنتاج من اجل التصدير يساعد في زيادة النقد الأجنبي المتاح لدى الدولة،وبالتالي فالتصدير يمكنه أن يعالج مشكلة الاقتراض الخارجي،لان إستراتيجية التصدير تؤدي إلى نمو سريع مما يؤدي إلى توفر النقد الأجنبي،التي تستطيع من خلاله سداد فوائد القروض الخارجية التي تم الحصول عليها،كما تؤدي إلى رفع السقف الائتماني للدولة وتحسين موقفها في مواجهة الصعوبات المالية الخارجية.

3- أهداف التصدير: هناك مجموعة من الأهداف فمنها مرتبط بالإستراتيجية التجارية،بالجانب المالي،بتحسين شروط الإنتاج[1].

- الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية هي:

* تجاوز السوق الوطنية المشبعة
* توزيع جغرافي للمخاطر
* التكيف مع المنافسة والتواجد في الأسواق الدولية.

[1]- ناصر دادي عدون**"اقتصاد المؤسسة"**دار المحمدية، الجزائر 1998ص43

– الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

* الزيادة في رقم الأعمال.
* رفع هوامش المرد ودية و الإيرادات المالية.
* تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي.
* رفع مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة.

– الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

* تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسة واستغلال الامتيازات المتوفرة.
* خفض الكلفة الإنتاجية والرفع من جهود البحث العلمي.

المطلب الثاني:نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي،إذ رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة،فلابد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن أهم الأفكار قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات.

1– مفهوم الصادرات عند الماركنتيون(التجاريين)[1]:

يعد الفكر الماركنتيني الذي ساد القرنيين السادس عشر و السابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا،حيث اعتبر كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، من أهم رواد هذا الفكر:**Colbert-Davenant-mun-petty** ،فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر من الصادرات،المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعتها هؤلاء في تطبيق نظام إعادة التصدير من اجل إنعاش حركة الصادرات،كما آخذو العمل بنظام المستودعات،المناطق الحرة،الإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية.

2– مفهوم الصادرات عند الكلاسيك:

انتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية،من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد،فلقد ناد الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية،التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي

وبذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية،وأبرز مفكري هذه المدرسة نجد"**ادم سميت**"

الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل،فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج،وأضاف الاقتصادي "دافيد ريكاردو"إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس المنفعة النسبية .

[1]- وصاف سعيدي**"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"**مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد1،2002 ص6-7

أعطى الكلاسيكيون اهتماما كبير للصادرات في كتاباتهم،بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية،كذا الفائدة التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتزايد الغلة، إضافة إلى دور الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية
ودورها في تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط الصناعي عموما.

3- مفهوم الصادرات عند كينز

بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في سنة **1929** نشرت النظرية العامة ل"**جون ماينارد كينز**"، التي أصبحت الأمر الشاغل للاقتصاديين و الساسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق الطلب الفعال الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي،فدالة الطلب الكلي عند كينز تشمل على المتغيرات التالية[1]:

$$Y=C+I+G(X-M)$$

يلاحظ أن دالة الطلب الكلي لكينز على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي" **c**"،الاستثمار"**I**"،الإنفاق الحكومي" **G**"،كما ابرز كينز من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه المضاعف، حيث يعمل على زيادة الدخل بنسبه أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

3-مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين حول دور الصادرات، حيث يرى"**MARX**"استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية،وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر،فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق.

أما "**Myrdal**"فانه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة،لكونها تملك صناعة قوية وتكنولوجية حديثة ومتطورة لا تتوفر عليها الدول النامية،فالتجارة حسب هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين،بالإضافة إلى أن صادرات الدول النامية تعتمد في بعض الأحيان على المواد الأولية الخام،تتميز بعدم المرونة.

ويرى"**Nurkse**" بان التجارة الخارجية تعتبر أداة للنمو الاقتصادي،ووسيلة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ[2]

استدل في نظريته بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في كندا،استراليا،جنوب إفريقيا،الأرجنتين،كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية للنمو الاقتصادي بالنظر إلى ما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة،فهو يرى بان الانسياق وراء تمتع بعض القطاعات التصديرية بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية،قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد،إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه،بالنظر إلى ما تواجه صادرات الدول النامية حاليا من عقبات في الأسواق الدولية،انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية مقارنة مع الدول المتقدمة،وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح "النمو المؤدي إلى الافتقار" .

[1] - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 8
[2]- خالد محمد السواعي**"التجارة و التنمية"**دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2005ص38

المطلب الثالث:الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي

اهتمت الكثير من الأبحاث و النظريات التطبيقية بتحديد دور الصادرات في عملية النمو الاقتصادي،ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.

1- الصادرات كمحرك للنمو

كان "**دنيس روبرتسون**" أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو في مقال نشره عام 1940،ثم جاءت محاولة "**نيركسه**" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق في الأقطار المنتجة للمواد الخام،في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وفي وقت مبكر في السبعينات من القرن الماضي أوضح "**Balassa**" عام **1971** وغيره من الاقتصاديين بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي،وأن الدول التي تسجل معدلات نمو كبيرة هي الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها[1].

كما أوضح "**Robert Emery**" في دراسة أجراها سنة **1967**،أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي،تقوم على التأثير المتبادل فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي،مستخدما في دراسته على بيانات الناتج الوطني الحقيقي و الصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في **50**دولة مابين الفترة **1953-1963**،كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال اثر معدل النمو السكاني سنويا،وتوصل إلى أن الارتباط بين الصادرات و النمو الاقتصادي قوي جدا بلغ **0.82**، **وأن زيادة الصادرات ب2.5%** يترتب عنها زيادة بمعدل 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني[2].

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين سنة 1999 "**Lawaence and Weinstein**" أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول.

ويرى "جليز و آخرون" سنة 1995 بان الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي،هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن الإنتاج المحلي،فيتطلب الأمر استيراده من الخارج،كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة،وبالتالي تساهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدره من عملات أجنبية،التي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج من خلال ما تمكنه من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.[3]

في ذات الصياغ بين"Tyler" عام1981،في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوسع في الصادرات على 55دولة نامية خلال الفترة 1960-1977،حيث قام بقياس معامل الارتباط بين نمو الناتج الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي،نمو الاستثمارات،نمو الصادرات الكلية،نمو الصادرات الصناعية،باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات،وأظهرت التحاليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الكلية للدول النامية

[1]- خالد محمد السواعي،مرجع سبق ذكره،ص38

[2]- محمود حسين وجدي**"نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية"**دار الجامعات المصرية، جمهورية مصرا لعربية، 1973ص92-93

[3]- د،أمال عبد الرحمان زيدان قاسم،مرجع سابق،ص32

متوسطة الدخل يساوي **49%** حسب **بيرسون**،و**47%**حسب **سبيرمان**،أما الدول النامية غير النفطية فقد سجل معامل الارتباط **55%** حسب بيرسون،**50%** حسب سبيرمان،أما النموذج القياسي فقد بين أن الصادرات بعدل **17.5%** يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **1%**،وللأقطار النامية غير النفطية فان زيادة الصادرات ب**18.2%**، يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **1%**.[1]

المبحث الثاني:استراتيجيات التوغل في الأسواق الأجنبية

إن بلورت إستراتيجية واضحة لتطوير الصادرات يتطلب تحديد خطط واضحة للتنمية،واستغلال فرص السوق العالمية،فلم يصبح التخطيط يقتصر على ما تتيحه القدرات المحلية،بل يجب التعرف على الظروف الدولية ومنافذ الدخول للأسواق الأجنبية.

المطلب الأول:طرق التصدير إلى الخارج

نظرا للتعدد و الاختلاف في أساليب الدخول إلى الأسواق العالمية، سأتطرق إلى الأشكال الأكثر شيوعا واستخداما في السوق الدولي.

1- التصدير بأنواعه: يعتبر التصدير من ابسط الطرق التي تستطيع المؤسسة الدخول بها إلى الأسواق الأجنبية، وقد تم التطرق إلى تعار يفه في المبحث الأول.التصدير يحتاج إلى الحد الأدنى من راس المال مقارنة بالبدائل الأخرى،فهو لا يتطلب تغيير جذري في خط منتجات المؤسسة بل تغيرات بسيطة تتماشى مع احتياجات السوق الأجنبي،أو تغيير في هيكلها التنظيمي،أو الإستراتيجية المسطرة،ويمكن أن نميز نوعان من التصدير

أ- التصدير المباشر: في هذا النوع تفضل المؤسسات القيام بعملية التصدير بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة،واستثمارات مالية عالية،في المقابل ترتبط بعائد محتمل اكبر، سيطرة تامة على جهودها في البيع،تعامل مباشر مع المستهلكين، ويمكن أن يتم ذلك في عدة قنوات تتمثل في:[2]

- قسم تصدير محلي: معناه أن المؤسسة تخصص في بلدها الأصلي قسما خاص لعمليات التصدير بإشراف مدير يرأس مجموعة مستخدمين، تنحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير،والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات،وتقديم المساعدة التسويقية في مجال الأسواق الخارجية.

- فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية: يسمى بمفهوم "الشركة التابعة"، تسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية،ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات(بيع،تخزين،توزيع،ترويج)

- ممثلي مبيعات التصدير المتجولين: المؤسسة ترسل ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض، أو عقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.

[1]- خالد محمد السواعي،مرجع سابق ص39
[2]- فريد النجار،مرجع سابق ص15

– **الوكلاء أو الموزعين الأجانب**:يمكن أن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها نيابة عنها، حيث يمنح لهم الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم.

ب– التصدير الغير المباشر:يقصد به" النشاط الذي يترتب عن قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي، يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء بشكله الأصلي، أو بشكله المعدل"[1]

وفي سياق هذا النوع تلجأ المؤسسة لإنتاج منتجات تتلاءم مع احتياجات السوق الأجنبي،عادة ما يتطلب ذلك تغيير في خطوط إنتاجها واستراتيجياتها التسويقية وطرق تنظيمها،يعتمد التصدير الغير المباشر على الوسطاء المستقلين المتمثلين في:[2]

– **المصدر**:يقوم بشراء المنتجات المصنعة، ثم يبعها إلى الخارج لحسابه الخاص.

– **وكالات التصدير المحلية**:تعمل على البحث على الأسواق الخارجية للسلع المحلية، والتفاوض مع المستوردين الأجانب، مقابل عمولة معينة.

– **المنظمة التعاونية**:تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين، حيث تكون تحت سيطرتها الإدارية، وغالبا ما يستعين بهذه المنظمة منتجي السلع الأساسية أو الأولية كالمنتجات الزراعية أو الحيوانية.

2– الاتفاقات التعاقدية:هي عبارة عن ارتباط طويل الأجل بين شركة في دولة وشركة في دولة أخرى، يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا، المعرفة، دون استثمارات في أصول مادية من طرف الشركة، ومن أهم الاتفاقات التعاقدية المتفق عليها، نذكر ما يلي[3]:

أ– عقود التراخيص:يقصد بعقود التراخيص أن تقوم الشركة مانحة الترخيص بالسماح لشركة أخرى (المرخص لها)، بحق استعمال براءة الاختراع، الملكية الفكرية، العلامة التجارية، التكنولوجية، طرق وأساليب الإنتاج، حقوق النشر و التأليف الخ، مقابل اجر متفق عليه.

ب– عقود الامتياز:هو شكل خاص من أشكال عقود التراخيص، بحيث تقوم شركة بمنح حق امتياز أداء عمل معين لشركة في دولة أخرى، تحت الاسم التجاري للشركة صاحبة الامتياز، خلال فترة زمنية معينة، مقابل الحصول على عائد مالي.

ج– عقود التصنيع وعقود الإدارة:عقود التصنيع عبارة عن اتفاقية مبرمة بين المؤسسات الدولية،وإحدى المؤسسات الوطنية(عامة،خاصة)بالدولة المضيفة،يتم بمقتضى هذا الاتفاق التصنيع في السوق الأجنبية بواسطة وكيل،حيث يتم إنتاج منتج من قبل المؤسسة المحلية نيابة عن المؤسسة الدولية على أن تقوم هذه الأخيرة بنقل التكنولوجية،والمساعدة الفنية .

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقية،يتم بمقتضاها تفويض مؤسسة أجنبية بإدارة مؤسسة وطنية صناعية أو خدمية،دون أن يكون للمؤسسة الأجنبية السلطة في اتخاذ القرارات الاستثمارية،وعادة ما يبرم عقود إدارة المؤسسات الصناعية في إطار توريد معدات المصانع،في حين تبرم عقود المؤسسات الخدمية لإدارة العمليات اليومية،ويتضمن الاتفاق على أن تحصل المؤسسة الأجنبية على نسبة محدودة من الإرباح الصافية،أو من عائد مبيعات المؤسسة التي تبرم معها الاتفاق[4].

1- علي حسين علي**"الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال(البيئة و الوظائف و الاستراتيجيات)"**دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 1999ص463

2- محمود جاسم الصميدعي**"استراتيجيات التسويق،مدخل كمي تحليلي"**مكتبة الحامد لنشر و التوزيع عمان، الاردن2000ص286

3- عمرو خير الدين**" التسويق الدولي"** دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1996ص52

4 و 2- يحي سعيد علي عيد**" بحوث التسويق و المصدر الناجح"** دار الأمين للنشر و التوزيع، بلد مجهول 1997ص 114

د- عقود تسليم المفتاح أو السلعة:ترتبط عقود تسليم المفتاح ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية،حيث تلتزم الشركة الدولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل،وتسلمه إلى المالك،بالإضافة إلى الالتزام بتدريب العاملين الفنيين لتشغيل المشروع،وإمداده بالمعدات و الآلات اللازمة .

هـ- صفقات التعاقد من الباطن:يصعب في بعض الأحيان أن تقوم الشركات بجميع العمليات،فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية،أو إدارة المشروع،أو تسويق المنتجات الخ،تسعى الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم.

تنطوي صفقات التعاقد من الباطن عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين، يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير للطرف الأول (الأصيل)،ويقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية،أو قد يقوم الاتفاق المشار إليه بناءا على أن يقوم الأصيل بتوريد المقاول من الباطن بالمواد الخام للازمة لتصنيع مكونات السلعة،ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها إلى الأصيل.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

كثير امن منظمات الأعمال،تفضل الدخول إلى الأسواق الدولية عن التملك الجزئي أو المطلق للمشاريع الاستثمارية في البلدان المضيفة،سواء كانت للتسويق، البيع،للتصنيع والإنتاج،أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي،يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[1]

أ- الاستثمار المشترك:هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان، أو أكثر من دولتين مختلفتين، بصفة دائمة، حيث لا تقتصر المشاركة على حصة راس المال فقط، بل يمتد إلى الإدارة، الخبرة، براءة الاختراع أو العلامة التجارية.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:يعتبر أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات،هذه الطريقة تقوم بناءا على عملية نقل لمنشأة بأكملها إلى سوق دولي معين،أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية و الفنية و التسويقية و التمويلية إلى بلد مستهدف في شكل منشاة تحت سيطرتها الكاملة،من شانه أن يمكن الشركة من استغلال ميزتها التنافسية بالكامل،هذا النوع تتردد عليه وترفضه حكومات الدول المضيفة خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية محلية ودولية، وكذا الحذر من احتمال احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة.

4- التحالفات الإستراتيجية:

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج احد الأطراف من السوق،وقد يؤدي التحالف إلى التعاون والسيطرة على المخاطر و التهديدات،المشاركة في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة و غير الملموسة[2].

تنطوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية بين شركات كبيرة وأخرى صغيرة

2- فريد النجار**"التحالفات الإستراتيجية،من المنافسة إلى التعاون (خيارات القرن الحادي و العشرون)"**إيتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية 1999ص14

بشان مشروع معين،قد يكون منتجا جديدا أو تطوير تكنولوجية مستحدثة،لتحقيق هدف استراتيجي محدد لكل طرف من أطراف العقد.

إن التحالفات الإستراتيجية قد تكون تكنولوجية،إنتاجية،تسويقية[1].

أ- تحالفات إستراتيجية تكنولوجية: تعتبر التكنولوجية المتقدمة المحرك الأول في اقتصاد أي دولة،ووسيلة لتحقيق توسعات في الأسواق الدولية،يتضح ذلك من خلال ظهور عدد هائل من الاختراعات والمنتجات الجديدة،مما دفع بالشركات كثيفة التكنولوجيا بتكوين تحالفات إستراتيجية مع الحلفاء الأجانب،لغرض الحفاظ على التنافسية في الأسواق العالمية،مثل اليابان،الهند،ماليزيا،سنغافورة .

ب- تحالفات إستراتيجية إنتاجية: تجذب المزايا المطلقة أو النسبية لدولة أو شركة ما رجال الأعمال،والمستثمرين للدخول في مشاركات وتعاونيات في الإنتاج خارج حدود الدولة للتقرب من الأسواق،المواد الخام والطاقة،أو أسواق المال والتكنولوجيا،ومثال على ذلك التحالف الاستراتيجي بين شركتي جنرال **موتورز** و **تويوتا**،حيث يتيح ذلك الفرصة للأولى تعلم المعرفة الإنتاجية الخاصة بشركة تويوتا في مجال صناعة السيارات الصغير ومتوسطة الحجم،في المقابل مساعدة هذه الأخيرة الدخول إلى الأسواق الأمريكية .

ج- تحالفات إستراتيجية تسويقية: تظهر أهمية التحالفات الإستراتيجية التسويقية التي تركز على الاستفادة من نظام التوزيع الخاص بالطرف الآخر،ويظهر ذلك جليا بعد انضمام الدول إلى اتفاقية الجات،مما يجبرها على الدخول في تحالفات تجارية،وفتح الأسواق والعمل على تحرير التجارة من القيود الكمية الجمركية،هذه التحالفات بين الأسواق تظهر عند إنشاء مناطق التجارة الحرة،فالتحالفات التسويقية تؤدي إلى تقاسم الأسواق العالمية بين أطراف التحالف بدلا من التنافس و الصراعات.

المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات

تلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دور هاما في تطوير قطاع التصدير،من حيث النوع و الكم،فمن خلالها تسعى الدولة إلى تقديم الإعانات المعقولة للمصدرين،وتوفر الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير،والرفع من القدرات التنظيمية و التقنية و التسيرية،بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها ونموها على المدى البعيد لتحقيق التنمية.

1- تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات:

تعرف على أنها" تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة،بهدف التأثير على كمية وقيمة الصادرات،بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية"[2]

---

[1]- فريد النجار، مرجع سابق ص76

1- مصطفى بن ساحة**"تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي"**رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي غرداية،2011/2010ص90-91

يعرفها كروجر **Krouger 1981** على أنها"مجموعة من الوسائل والإجراءات المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة"

كما يعرفها بلاصا **Balassa** 1985 بأغواتي **Bhagwati** 1990 "تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية،غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الوردات"

2- مؤشرات تنمية الصادرات:

هناك مجموعتان من المؤشرات تستخدمان في تحديد الهيكل السلعي الأمثل للصادرات هما[1]:

2-1 مؤشرات التخطيط القصيرة الأجل:ترتكز هذه المؤشرات على سيولة المشروع التصديري وربحيته ومن أهمها:

2-1-1 العائد من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية:يساوي

حصيلة صادرات سلعة بالعملات الأجنبية/تكلفة إنتاج السلعة بالعملة المحلية

2-1-2 صافي العائد من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية:يساوي

قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة لإنتاج السلعة بالعملة الأجنبية/قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة لإنتاج السلعة بالعملة المحلية.

ملاحظة: كلما زادت قيمة هذه المؤشرات كلما ارتفعت السلع المصدرة في سلم الأولويات.

2-2 مؤشرات التخطيط المتوسطة وطويلة الأجل:تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الصناعات التصديرية المزمع إنشاؤها، أو تلك المراد تطويرها وتتمثل في:

2-2-1 التكلفة المطلوبة للحصول على وحدة من النقد الأجنبي:

$$E=\frac{I+C.T}{XF.T}$$

حيث أن:I يمثل مقدار الاستثمار بالعملة المحلية.

C يمثل تكاليف الإنتاج الجارية بالعملة المحلية.

XF يمثل صافي العائد السنوي بالعملات الصعبة.

T يمثل عدد سنوات استغلال المشروع.

2-2-2 مؤشر طول فترة السداد

$$T=\frac{If}{Xf}$$

حيث:**If** تكاليف الاستثمارات بالعملة الأجنبية

ويعتري حساب هذه المجوعة من المؤشرات كغيرها من مؤشرات الجدوى المالية للمشروعات عدد من الإشكاليات في الواقع أهمها:صعوبة التنبؤ باتجاه النفقات و الأسعار المحلية و العالمية الطويلة والمتوسطة الأجل[2].

[1]- مصطفى بابكر **"الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"**المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد50،2006ص04

[2]- مصطفى بابكر،مرجع سابق ص04

غيران حساب هذه المؤشرات يعد أمرا ضروريا للارتقاء بالصناعات و الأنشطة التصديرية الواعدة.

3- محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

هناك جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور إستراتيجية لتنمية الصادرات،التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة في تطبيق هذه الإستراتيجية،ويلاحظ انه ليس ثمة نموذج موحد صالح للتنفيذ في كل الدول بسب اختلاف الظروف الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية،الثقافية لكل دولة.

توجد مجموعة من المحاور والبرامج التي اتفق عليها معظم الخبراء و العاملين في مجال التجارة الخارجية، لدفع معدلات نمو الصادرات تتمثل في[1]:

3-1 بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري:

يتميز التصدير بأنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط التصديري في الداخل،ومع متغيرات الأسواق العالمية،ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذه بصورة متكاملة،حيث يعمل على إزالة العراقيل ونقاط التعثر بدءا من الإنتاج إلى تقديمه للسوق العالمي مرورا بمراحل تجهيزه،تعبئته وتغليفه،نقله،خدمات التمويل والتامين الإجراءات الجمركية والشحن حتى وصوله إلى منافذ التوزيع،وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية،لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

3-2 سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار:

تحسين جودة المنتج من بين المحاور الهامة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات،يظهر ذلك من خلال أمرين،الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من اجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، أما الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة،كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات،يتحقق ذلك من خلال:

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير:تعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات وتقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير و الابتكار بغرض التصدير، ضمان إمدادها بالمواد الأولية وتخفيض تكاليف النقل، هذا من اجل زيادة جودة وكمية الشركات العملة في هذا المجال.
- الاهتمام بالبحث والتطوير عن طريق إنشاء معاهد متخصصة لتقديم الدعم الفني للمشروعات العاملة في قطاع التصدير.
- تأهيل و دعم المنشات الإنتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالية.
- تطوير المنتجات الصناعية بحيث تتوافق مع متغيرات أذواق المستهلكين في الأسواق العالمية، من خلال إجراء أبحاث ودراسات عنها.
- تشجيع المنتجين و المصنعين المحليين معنويا بتأسيس جائزة أفضل أداء تصديري.
- وضع برامج تدريبية لرفع مهارات المصدرين بما يؤدي إلى زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية،وتوفير خبراء التصدير لمساعدتهم.

2- عبد الحميد رضوان**" سياسة تنمية الصادرات، إدارة التحليل و المعلومات التجارية"** الإمارات العربية المتحدة، عدد01، 2009ص03

– تدعيم الجودة وتعديل المنتج وفق احتياجات السوق، لأن الجودة تعتبر من أهم عناصر الترويج التسويق في ظل انفتاح الأسواق على بعضها البعض، والإسراع في تطبيق نظم الجودة الشاملة على المصانع.

– خلق مناخ ملائم للتوجه نحو التصدير، أي أن تقوم الدولة ببعض السياسات الاقتصادية وتوظيف جميع الإمكانيات المتاحة في كافة قطاعاتها لمساندة النشاط التصديري، كالنظر في السياسة الضريبية و المالية لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

– تأكيد دور الدولة في قطاعات التعليم والتدريب، تنمية الموارد البشرية، لغرض الاستفادة من الخبرات و المهارات اللازمة لصناعة التصدير، وإعداد دراسات لمعرفة الطلب المتوقع على خدمات عن العمل في السوق المحلي و الأجنبي.

– تفعيل دور المؤسسات العلمية من خلال نقل الاختراعات الجديدة إلى حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج المختلفة وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر فاعلية.

3-3مرافقة عمليات التصدير:

لعملية التصدير طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان،لذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب لها كشرط أساسي لنجاع التوجه التصديري إلى الخارج،وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية والأجنبية في الداخل و الخارج.

تتمثل السياسات التي تتبعها الدول لتنمية صادراتها في توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال عدة آليات منها توفير قروض ميسرة،تأسيس برامج لتامين الصادرات،يتم ذلك من خلال[1]:

– منح ائتمان للمشتري الأجنبي عن طريق بنك أو جهة تمويل في بلد المصدر،وبالتالي يتحصل على قيمة صادراته بمجرد تقديم وثائق الشحن،في سبيل الترويج للصادرات.

– توقير قروض ميسرة للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.

– منح القروض متوسطة الأجل لمساعدة المشروعات الموجهة للتصدير على التوسع في الإنتاج.

– تأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير متوقعة مثل مخاطر السياسية.

3-4 التسويق و الترويج:

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم محاور استراتيجيه تنمية الصادرات،لذا يلزم تحديد قطاعات التصدير المستهدف تطويرها لتتمكن من المنافسة الدولية،ويجب أن يتولى تنفيذ عمليات التسويق الخارجي للصادرات رجال ذو خبرة،كما يمكن الاستعانة بمؤسسات متخصصة في هذا الميدان،وهناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدول لترويج وتسويق صادراتها تتمثل في:

– إنشاء وكالات ترويج الصادرات تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة وإجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق وتشجيع الصادرات.

– توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية، لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق.

– إجراء الاتصالات مع بعض مراكز المعلومات الدولية على النشرات و الأبحاث المتخصصة.

[1]- عبد الحميد رضوان، مرجع سابق ص04

– طبع وتوزيع هذه المعلومات على المصدرين والشركات الصناعية،بالإضافة إلى توفير المطبوعات التي تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتهم،وقيام الوكالات بعقد مؤتمرات من اجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات،وتنظيم حلقات نقاش بين المصدرين.

– إنشاء المعارض التجارية و المكاتب الدائمة و المؤقتة للترويج.

– إنشاء صندوق الترويج مختص في تمويل برامج التسويق وأنشطته للمصدرين .

– توفير جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين من خلال المواقع الالكترونية، بالإضافة إلى توفير تقارير عن أنشطة الشركات المختلفة على الموقع.

– اعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها،هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة،وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية.

3-5 دور قطاع خدمات النقل في تنمية الصادرات

يتعين على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدمات بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية،حتي يمكن تحقيق النمو للاقتصاد،ومن ثم الرواج للصادرات بإزالة العراقيل التي تقف أمامها وذلك كالأتي:

– توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية ومنحه كافة التسهيلات ت لتقدي خدمات راقية، وإنشاء المحطات المتخصصة.

– رفع كفاءة خدمات الموانئ عن طريق إعطاء الشركات العملة في هذا النشاط مرونة اكبر في التسعيرة.

– تحديث وتدعيم البنية الأساسية للموانئ.

– توفير طائرات متخصصة لنقل المنتجات الموجهة للتصدير وكذا فراغات الشحن.

– العمل على إزالة القيود وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المشحونة جوا، خاصة الخضر و الفواكه سريعة التلف التي لا تتحمل عواقب التأخير في النقل.

–الرفع من كفاءة العاملين في المطارات عن طريق تدريبهم وتكوينهم.

خلاصة:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة،ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات،وهو احد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الخام من خلال توسيع نطاق السوق،الذي يعد أهم عنصر للنفوذ إلى الخارج،والتوسع في التصدير يساعد عموما على إزالة العراقيل التي تقف أمام التنمية الاقتصادية.

لقد أوضح تطور الفكر الاقتصادي في بحث العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي،وأثارها الايجابية على التنمية،باعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة مجالات الاقتصاد،حيث جاءت نتائج معظم الدراسات الاقتصادية التي قام بها كل من **روبرتسون،نوركسه،وبلاسا** وآخرون لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد من الدول،وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصدير من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه عملية تنموية طويلة الأجل.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تمهيد:

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي والتنمية،حيث تناولتها النظرية الاقتصادية في مضمونها وآليات لتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين مستواهم المعيشي.

حيث شهدت العديد من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية تسارعا نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة انعكس ذلك إيجابا على مدا خيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير كافة البنى وعصرنة المرافق المرتبطة بحياتهم اليومية، ومما لا شك فيه أن ثمة أسبابا وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الايجابية، فمنها ما يرجع إلى تحسين أدوات الإنتاج وإدخال التكنولوجيات المتقدمة في العملية الإنتاجية والتوسع في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية، وأخرى ما ارتبط بالتوسع في الموارد الطبيعية كنتيجة للاكتشافات الجديدة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء مفهوم حول مصطلح النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية وبعدها نذكر بعض النظريات المفسرة لنماذج النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

اختلف الكثير من الباحثين الاقتصاديين حول مسألة الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية،في حين يفضل البعض عدم التفرقة بين المفهومين و يستعملونها كمرادفين،ويميل اقتصاديون آخرون إلى التعامل معهما كمفهومين متمايزين،إذ يعتبرون النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في البلد،وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

إن أهمية كل من مصطلح النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كانا من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين، إذ أصبحا هدفين تسعى كل دولة بلوغهما، باعتبارهما معيارين يعتمد عليها في تصنيف الاقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي.

1-1 تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه"حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه" تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية،وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا"[2]

ويعرفه أخرون بأنه " عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة،ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية،ومدى استغلال هذه الطاقة،فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني و العكس صحيح في حال انخفاضها"[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

أ- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يترتب على ذلك زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ويمكن حسابه كالأتي[4]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

ب- إن الزيادة التي تحقق في دخل الفرد يتعين أن تكون حقيقية لذا لابد من استبعاد معدل التضخم و على ذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

ج- يجب أن يتصف هذا النمو بصفة الديمومة و الاستمرارية وليست زيادة مؤقتة،ومثال على ذلك ارتفاع أسعار النفط من سنة 2001الى سنة 2014،مما أدى إلى إحداث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني بالدول المصدرة للبترول،لكن هذه الزيادة عادت إلى الانخفاض بمجرد انخفاض أسعاره، فهذه الزيادة لا تعتبر نمو اقتصادي بل هي نمو عابر.

2-1 تعريف التنمية الاقتصادية

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون .**"التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق"**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية،2007،ص73

[2]- معروف هوشيار،**"تحليل الاقتصاد الكلي"**،دار الصفاء للنشر و التوزيع،الاردن2005،ص347

[3]- عريقات حربي محمد موسى،**"مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)"**،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2006،ص268

[4]- معروف هوشيار،مرجع سبق ذكره،ص347

تعرف التنمية الاقتصادية "بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة"[1]،أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

1-3 الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

مما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:[2]

1- يتم النمو الاقتصادي بدون اتخاذ أية قرارات من شانها إحداث تغير هيكلي للمجتمع،أما التنمية الاقتصادية فهي عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

2- يركز النمو الاقتصادي على التغيير في حجم وكم السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد، أما التنمية الاقتصادية تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.

3- لا يهتم النمو الاقتصادي بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد، غير أن التنمية الاقتصادية تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.

4- النمو الاقتصادي لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي،أما التنمية الاقتصادية فهي تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وتنويعه.

5- التنمية الاقتصادية أوسع و اشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي تبعا لمعدل النمو في متوسط نصيب الدخل الفردي من الدخل الوطني الحقيقي، ويعد هذان المؤشران الأكثرها استخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم[3].

2-1الناتج الوطني الحقيقي

يشيرالناتج الوطني الحقيقي إلى الكميات الفعلية من السلع و الخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة،وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي،هذا الأخير يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس[4].

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية

أي أن زيادة الدخل الوطني لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل اكبر، ونقصه أيضا لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2-2 متوسط الدخل الفردي

---

[1]- عبد الرحمان إسماعيل،حربي عريقات،**" مفاهيم ونظم اقتصادية"**،دار وائل للنشر،الأردن 2004ص 73

2- زروني مصطفى،**"النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا"**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2000ص09

[3]- السريتي محمد ونجا علي عبد الوهاب،**"النظرية الاقتصادية الكلية"**،الدار الجامعية،جمهورية مصر العربية، 2008ص340

[4]- محمد ناجي حسن خليفة، **"النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم"**، دار القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001ص22

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان

ويقاس النمو الاقتصادي وفق طريقتين هما[1]:

أ– معدل النمو البسيط:يقيس هذا المعدل متوسط دخل الفرد الوطني الحقيقي لسنة معينة مقارنة بسابقتها،ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط السنوية الحكومية ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية

معدل النمو=(الدخل الحقيقي في الفترة الحالية –الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)*100مقسوما على الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

ب– معدل النمو المركب: يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم في تقييم الخطط السنوية الحكومية المتوسطة و الطويلة الأجل.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي و أنواعه

لقد اهتم العالم الاقتصادي بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع في الرفع من معدلات النمو،سواء بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة،إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست العنصر الوحيد،فهناك بلدان تتوفر على موارد طبيعية لكنها فشلت في تحقيق النمو،وهو ما يعني أن الموارد الطبيعية دون التنظيم و المهارات و راس المال البشري و المادي تعتبر عديمة الجدوى.

3–1 محددات النمو الاقتصادي

لإحداث النمو الاقتصادي في بلد ما لا بد من توفر مجموعة من المحددات تتمثل في[2]:

أ– رأس المال المادي:هو عبارة عن كمية راس المال في الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة،وهو يعبر عن ما تملكه الدولة من مباني و معدات وآلات، بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية،ويتخذ راس المال المادي صورة عينية في الأساس وعند إعطاءه قيمة يتحول إلى شكل نقدي،وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ويشار إليه أيضا بعبارة بالتكوين الرأسمالي وهو عملية تراكمية تضاف من ستة لأخرى تكشف عن معنى الاستثمار، ولكي يتحقق هناك شروط معينة هي:

– تحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار.

– أن يتم استثمار ما تم ادخاره.

– أن لا يكون هناك اكتناز.

ب– رأس المال البشري:يعتبر راس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، واهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعيتهم و الهرم السكاني،وزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين

[1]- السريتي محمد ونجا عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص340

3- عبد المطلب عبد الحميد، **"النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"**، الدار الجامعية، جمهورية مصرا لعربية، الطبعة الأولى 2006ص 481-487

الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني،حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي .

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في راس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع زيادة راس المال المادي،حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي،لذا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري،وتنمية الموارد البشرية،لان بواسطتها يمكن التمييز بين الدول المتقدمة و النامية.

ج– مدى توفر الموارد الطبيعية:هي موارد لا يدخل الإنسان في صنعها،بل هي هبة من الخالق وتتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها،فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد النمو الاقتصادي،مع ثبات العوامل الأخرى،لذلك وجب على الاقتصاد الوطني أن ينمي الموارد الطبيعية التي يملكه أو يأمل في أن تكون لديه.

كما يضيف بعض الاقتصاديين عناصر أخرى منها:[1]

د– التخصص وتقسيم العمل وحجم الإنتاج الكبير: لا يتحدد النمو الاقتصادي بمجرد زيادة كمية عوامل الإنتاج،وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية،أي مدى قدرات البلد على زيادة التخصص في مواردها الاقتصادية،فقد أوضح ادم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارات العمل يؤدي إلى تقسيم العمل،هذا الأخير يتحدد بحجم السوق فإذا كان صغيرا كما هو الحال بالنسبة للدول النامية يكون تقسيم العمل اقل ومعه تقل حجم العمليات الإنتاجية،كما أن حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سوف يقل أيضا، وكذلك الحال بالنسبة إلى مستوى التخصص،وهذا فضلا عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من اجل السوق،ومع اتساع السوق وازدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية،هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

هـ– التقدم الفني و التكنولوجي:بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد معدل النمو الاقتصادي ومن بينها التقدم التكنولوجي الذي يعني بالصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية

بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد،ولعل خير دليل على ذلك جملة الاختراعات التي حدثت في كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر،والتي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي. ولا يقتصر مفهوم التقدم على ظهور الاختراعات، بل يتعدى إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية و الإدارية و التسويقية.

و– العوامل البيئية:يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وبمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي،وكذا نظام يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة،واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي .

3–2 أنواع النمو الاقتصادي

يجب التمييز بين ثلاث أنواع من النمو:[1]

[1]- عريقات حربي محمد موسى. مرجع سبق ذكره، ص273-274

3-2-أ النمو الطبيعي:هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية،كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي،وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية،وتتلخص العمليات الموضوعية السابقة الذكر في أربع عمليات كما يلي:

العملية الأولى:وهي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

العملية الثانية:هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

العملية الثالثة:هي عملية سيادة الإنتاج السلعي و الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية،ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه،وان بهدف المبادلة في السوق،ثم من خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

العملية الرابعة:هي عملية خاصة بسيادة و تكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل السوق المحلي يتكفل بالتمهيد لقياس سوق وطني مشترك.

3-2-ب النمو العابر:هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة و الثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية،وبمجرد أن تختفي يختفي معها النمو الذي أحدثته،هذا النمط يسود بشكل كبير في الدول النامية ينشا لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بالسرعة التي ظهرت بها.

3-2-ج النمو المخطط:هو عبارة عن النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع،وترتبط قوة فاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة،كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات.[2]

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، لذلك اهتمت به النظريات الاقتصادية في سبيل البحث عن أسبابه، وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و التخلف والسير نحو التقدم و الرقي. ومن أهم هذه النظريات نجد الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والحديثة.

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة كانت منطلقا للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، من أهم ما جاءت به هذه النظرية تمايلي:[3]

1-1 نظرية أدم سميث:طرح "أدم سميث"فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي،وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل،كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم راس المال،من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات

1- مصطفى بن ساحة،**"اثر تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي"**،رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،غرداية 2010-2011ص6-7

1- مصطفى بن ساحة .مرجع سبق ذكره، ص6-7

2- عجمية محمد عبد العزيز،الليثي محمد علي،**"التنمية الاقتصادية،مفهومها،نظرياتها"**،سياساتها،الدار الجامعية، جهورية مصر العربية، 2004، ص69-75

الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني،وبالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي،إلا أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية،هذه الأخيرة تتحدد بناءا على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني،أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة و العمل و المنافسة.

1-2 نظرية دافيد ريكاردو:يعتبر"دافيد ريكاردو"أن القطاع الصناع هو المصدر الأساسي للأرباح،حيث أنه من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة فيه عكس القطاع الزراعي،الذي يتسم بتناقص الغلة وينعدم فيه الحافز لتراكم رأس المال في حالة تزايد معدلات النمو السكاني التي يمكن أن تشكل النمو الاقتصادي،وتحدث حاجزا أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر النمو السكاني بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

1-3 الانتقادات الموجهة للنظرية:على الرغم من الأفكار والتحليلات التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الاقتصادي،إلا أنها يشار إليها بعض الانتقادات ومنها:[1]

عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض أرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في الرفع من مستوى الإنتاجية،إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجية أن يلغي أثر تناقص الغلة،وحسب رأيهم أيضا أن هذا التقدم الفني يطبق في القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة،لكن الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة اظهر عكس ذلك أي أن هناك زيادة في الإنتاج الزراعي و بالتالي تحقيق فائض في الموارد الزراعية يمكن تصديره إلى الخارج.

1-4-الآراء الكينزية حول النمو الاقتصادي:

1-4-1أراء جون ماينارد كينز:قدم الاقتصادي "**ج.م.كينز**"عام 1936في كتابه المشهور "النظرية العمة في العمالة الفائدة والنقود" وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية،وكسر الاعتقاد الذي ساد لعدة سنوات عند الكلاسيك،وهو استحالة الوصول إلى توازن في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد انه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

إن نظرية النمو لها علاقة بما تعالجه نظرية الاستخدام الكينزية التي هي في واقع الأمر نظرية الاقتصاد الساكن،لكونها تفترض ثبات المستوى التقني وحجم السكان و الموجودات الرأسمالية،وينجر عن ثبات راس المال بالضرورة عدم وجود ادخار و استثمار صافيين،لان الاستثمار يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية،وتفترض هذه النظرية من جانب أخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، يتمثل في وجود استثمار صافي ايجابي،غير أن التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية،كما يبرر ذلك **"Domar"** حين أوضح بان تحليل كينز نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية

ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي ايجابي وذلك لكون حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار،لذلك يتجاهل اثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية، ويضاف إلى ذلك تبرير أخر يفيد بان الفترة مابين الاستثمار و التوسع في الطاقة الإنتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة، وهذا النوع من التحليل ماأسماه

[1]- د،عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص98-99

" **pigou** " بالتوازن في الأمد القصير مقارنة بالتوازن الساكن في المدى الطويل، ومن خصائصه أنه يأخذ بعين الاعتبار تأثير الاستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الاستثمار، فيما يتجاهل أثره على حجم الطاقة الإنتاجية.

1-4-2نموذج هارود-دومار: يتحدد وفق هذا النموذج النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي،حيث توصل الباحثان إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي كالتالي:[1]

$$\text{معدل تغير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل راس المال/ الإنتاج}}$$

حيث: معدل الادخار=التغير في الادخار مقسوم على التغير في الدخل

معامل راس المال/الإنتاج=التغير في راس المال مقسوم على التغير في الناتج الوطني

ومنه فان معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ب:

ا-علاقة طرديه بمعامل الادخار

ب- علاقة عكسية بمعامل راس المال/الإنتاج

والحصول على معدل نصيب الفرد في الدخل الحقيقي=معامل الادخار مقسوم معدل راس المال/الإنتاج يطرح منه معدل النمو السكاني.

المطلب الثاني:النظرية النيوكلاسيكية:

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج **هارود-دومار**،وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو،والمتمثلة في نموذج ذات سلعة واحدة والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج و الاستهلاك،ونتج عن هذا النموذج العديد من التفسيرات للنمو،من بينها نظرية شومبيتر.

1-2 نموذج سولوSolow:يعتبر هذا النموذج امتدادا لنموذج "هارود-دومار" بحيث يركز على أهمية للادخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية تراكم راس المال ومن ثم النمو الاقتصادي،غير أن "سولو" يضيف إلى نموذجه عنصر العمل و المستوى التكنولوجي، كما يفترض تناقص الغلة بشكل مفصل لكل من عنصر العمل و راس المال في الأجل القصير،وثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل لغرض تحديد العامل التكنولوجي على النمو،ويتحدد مستوى التكنولوجية عند"سولو" خارج النموذج ويكون مستقلا عن باقي العوامل.[2]

وحسب هذا النموذج فان النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحدا أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني.
- حدوث زيادة في رصيد راس المال عن طريق الادخار و الاستثمار.
-حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

[1]- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص141-147

[2]- د،عجمية محمد عبد العزيز وآخرون،مرجع سابق ص141-147

2-2 نظرية شومبيترshampiter:تفترض هذه النظرية اقتصادا في حالة المنافسة الكاملة وفي التوازن،وبالتالي لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة،لا مدخرات ولا استثمارات،كما لا توجد بطالة اختيارية .

من مميزات هذه النظرية الابتكارات التي تتمثل في تحسين إنتاج منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات.

وانتقد "شومبيتر" النظرية النيوكلاسيكية،حيث عل العكس من هؤلاء يرى أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متناسقة و غير منتظمة في الاقتصاد الوطني،كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد،وهو الأمر الذي يحد من فاعلية قيام رجال الأعمال بالمقارنات مابين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى،والتالي تنعدم أهمية معدل الفائدة كمحدد أساسي للاستثمار.

- المطلب الثالث:النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي

تسمى النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي،التي ظهرت في منتصف الثمانينات حيث تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون المرور بالعوامل الخارجية،ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي تعرفه معظم الدول ذات التعداد السكاني الثابت،بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو مابين البلدان.

1-3 نظرية مراحل النمو الاقتصادي:هي النظرية التي طرحها الاقتصادي"والت روستو" عام 1920 في كتابه بعنوان "مراحل النمو الاقتصادي" حيث يرى أن كل دولة تمر بخمس مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي وهي على النحو التالي:[1]

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: حيث يكون الاقتصاد في هذه الحالة اقتصادا زراعيا يعاني التخلف الفني و الإنتاجي،ويكون المجتمع راكد لا ينمو فيه دخل الفرد بسبب قصور وسائل الإنتاج المستخدمة.

ب- مرحلة ما قبل الانطلاق:حيث يبدأ المجتمع بوضع القوانين العلمية المنظمة للظواهر،وتطبيقها لزيادة الإنتاج ومحاولة التوسع في الأسواق،في هذه المرحلة تظهر بعض القيادات التي تتصف بروح الابتكار و المغامرة،وينتشر التعليم،ظهور المؤسسات المصرفية والسوق الكبير،كما يزداد الاستثمار في النقل و المواصلات والاتصالات.

ج- مرحلة الانطلاق:وهي المرحلة التي ينتشر فيها التجديد و الابتكار على مستوى كل الأنشطة الاقتصادية،وتصبح الفنون الإنتاجية هي وسيلة الإنتاج المتبعة،وتحدث ثورات سياسية بهدف تطوير وتجديد وتحديث النشاط الاقتصادي،ويتزايد حجم الادخار،وينطلق المجتمع اقتصاديا لينتج السلع التي تحل محل الوردات وتتوافر الهياكل السياسية و الاجتماعية التي تزيد معدلات نمو النشاط الاقتصادي بشكل مستمر.

د- مرحلة النضج الاقتصادي:حيث يصبح المجتمع يسير بآلية الدفع الذاتي،ترتفع نسبة الادخار في المجتمع فيزداد الاستثمار و الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد بمعدلات النمو السكاني،يكون التحسن المستمر في فنون الإنتاج والسمة الأساسية في هذه المرحلة.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **«النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلي"**الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2006،ص477-478

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير:يبدأ المجتمع بالتمتع بوفرة الاستهلاك من السلع المعمرة مثل:السيارات و الأجهزة الكهربائية، عموما يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي بدرجة تزيد عن احتياجاته الضرورية، يتغير التوطن السكاني حيث تزداد نسبة سكان المدن عن الريف وتزداد الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

واهم ما يأخذ على هذه النظرية أنها تفترض أن التاريخ يعيد نفسه من منطلق انطباقها على الكثير من الدول في الماضي مثل:الولايات المتحدة الأمريكية،أوربا الغربية،اليابان وغيرها،فالدول المتخلفة يمكن أن تقفز إلى مرحلة متقدمة من مراحل النمو الاقتصادي دون المرور بالضرورة بالمراحل السابقة.

2-3 نظرية النمو المتوازن:هي في الحقيقة نظريتان في نظرية واحدة لتشابهما الكبير وتتمثل في:[1]

أ-نظرية "الدفعة القوية" لبول روزنشتين حيث يرى هذا الأخير أن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية يحتاج إلى دفعة أو دفعات قوية تتمثل بصفة أساسية في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة البنية الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة.ويبني نظريته على أساس عدم قابلة المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج،راس المال الاجتماعي والطلب على السلعة للتجزئة.

ب- نظرية النمو المتوازن ل"نيركس" وهو مفهوم النمو الاقتصادي المتوازن،حيث رأى أن السياسة الإنمائية لابد أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزراعة و الصناعة في برامج التنمية،لأنه مال م ينطلق هذان القطاعان جنبا إلى جنب فان احدهما يؤدي إلى عرقلة النمو الأخر.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى نظرية النمو المتوازن هي أنها تحتاج لتطبيقها إلى توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لدى الدول النامية في المرحلة الأولى للتنمية حتى يمكن إقامة البنية الأساسية و المشروعات المتكاملة،التي تعتبر من أهم مشكلات الدول النامية .

ومن جهة أخرى فان المشروعات تحتاج إلى أسواق مال منتظمة وأجهزة، مدخرات محلية قوية حتى وان وجدت تعاني الضعف وعدم الكفاءة.

3-3 نظرية النمو غير المتوازن:جاءت هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي"**البرت هيرشمان**"[2] وتتلخص في تركيز جهود التنمية الاقتصادية على عدد من القطاعات الرائدة و القائدة،التي تتميز بان لها أثار أمامية وخلفية على القطاعات و المشروعات الأخرى، وبالتالي تكون هذه الإستراتيجية لتنمية قائمة على أن يكون عدم التوازن حافزا لرفع معدل التنمية الاقتصادي في قطاع تلوى الأخر في حدود إمكانية الدول النامية.

ومن بين نقاط الضعف على هذه النظرية هو اعتمادها على نظام الحوافز لترغيب وإغراء وجذب الاستثمار في القطاع الخاص،وزيادة استجابة رجال الأعمال نحو المشروعات التي لها أثار ايجابية و أمامية،هذه المسألة تأخذ وقتا وتتوقف على مدى تحسن مناخ الاستثمار التي تحتاج إلى علاج ووضع الأساليب الكفيلة بالتغلب على تلك الأوضاع.

المبحث الثالث:النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص479-480

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 482-483

يعتبر قطاع التجارة الخارجية المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية،لأنه يؤثر ويتأثر بها،إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على الواردات من السلع (الاستهلاكية، الوسيطة،الإنتاجية)،وعلى الصادرات الذي نموها يحرك النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية

ينظر للتجارة الخارجية ببالغ الأهمية بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل عن العالم الخارجي ،وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي ،مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

1-1 تعريف التجارة الخارجية:هناك عدة صيغ معرفة للتجارة الخارجية ونورد بعضها في مايلي:

"جميع الصفقات التي تقدم خارج حدود الدولة لإشباع حاجات الأفراد و الشركات و الحكومات الأخرى"[1]

"أحد فروع علم الاقتصاد الذي يتخصص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية،ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم المختلفة للتأثير في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[2]

"هي مجموع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع و الخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس الأموال وتكنولوجية التي تتم عبر الحدود السياسية للدول المختلفة في العالم"[3]

1-2 أسباب قيام التجارة الخارجية:يرجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية،وما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية بسبب الموارد الاقتصادية المحدودة قياسا بالاستخدامات المختلفة لها،في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة و المتزايدة،إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل امثل.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية[4]:

* دعم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

* اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة إلى أخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

* الفائض في الإنتاج يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج، بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالمي.

* السعي إلى زيادة الدخل الوطني يعتمد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية،بهدف رفع المستوى المعيشي محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

---

[1]- فريد النجار، **«تسويق الصادرات العربية"**، دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002ص88

[2]- السريتي محمد احمد السريتي**"اقتصاديات التجارة الخارجية"**،مؤسسة رؤية،جمهورية مصر العربية،الطبعة الأولى،2008 ص8

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص373

[4]- حسام علي داود وآخرون**"اقتصاديات التجارة الخارجية"**دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن،طبعة اولى2002ص16-17

* اختلاف الميول و الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكون يسعون للحصول على سلع ذات جودة عالمية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة.

* الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلع المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

المطلب الثاني: الدور الإنمائي للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية، فهي كغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى تساهم بفاعلية في تنمية الدخل الوطني، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للسكان.

تزداد هذه الأهمية نسبيا بالنسبة للدول النامية،فهي بأشد الحاجة إلى العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أشمل حتى تستطيع أن تحقق أهدافها في التنمية،فهي تحتاج إلى استيراد السلع و المعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج لبرامجها التنموية،وأيضا تحتاج إلى تصريف منتجاتها عن طريق الدخول في معاملات تجارية دولية.

وعلى ذلك تعتمد قدرة الدول على النمو على مدى إمكانياتها على الاستيراد، ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادرتها، والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها،إذن فالتجارة الخارجية تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى راس المال الثابت وهذا ما يزيد على القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة.

وللتأكيد على أهمية التجارة الخارجية نتناول الفوائد التي تعود على الدولة لكل من الاستيراد و التصدير[1].

2-1 الفائدة من الاستيراد: يساهم الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل بشكل غير مباشر،عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مجابهة أعباء التنمية،إذ بواسطة الاستيراد يتم توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات الأزمة،ولا تقتصر فائدة الاستيراد كونه طريقة لتحصيل قيمة الصادرات، بل في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أرخص من إنتاجها محليا،ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى المعيشة للدول.

2-2 الفائدة من التصدير: إن فتح المجال أمام الصناعات الوطنية وتنمية الصادرات يعود بمكاسب كثيرة على الاقتصاد الوطني،إذ بعد أن تصل تلك الصناعات إلى نقطة الفائض في الإنتاج،هذا الأخير يلبي حاجات السوق المحلي،فان السبيل أمامه هو تصريف الفائض إلى الأسواق الخارجية من اجل النمو و التوسع،مما يؤدي إلى كسب مدا خيل و أرباح،والاستفادة أيضا من مزايا الإنتاج الكبير،والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل و الطاقة القصوى، فعند اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب،عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة أن تتحول إلى كبيرة،وتستفيد من وفرات الحجم في تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج.وتلعب الصادرات في الدول النامية دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة، كما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الأجنبية.

[1]-جاسم محمد**"التجارة الدولية"**دار الزهراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2006 ص18

خلاصة:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات،نظرا لارتباطه بمتوسط الدخل الحقيقي و مستوى المعيشة،و التخفيف من الفقر و البطالة،وهناك عدة محددات يتحدد بموجبها النمو الاقتصادي،أهمها كمية و نوعية الموارد البشرية و الطبيعية،تراك راس المال،معدل التقدم التقني،التخصص وغيرها.

اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بعملية النمو واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل،فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل (ادم سميث)،ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين (دافيد ريكاردو)،في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي أهم مورد للثروة(**مالتوس**)،وترجم الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أفكار في شكل نماذج،حيث اهتم (**دومار–هارود**) بالإحلال بين راس المال و العمل،واعتبر الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو،فيما ركز (**سولو**) على دور التقدم التكنولوجي الذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل،أما (**شومبيتر**) فاهتم بالابتكارات .

في العصر الحديث طرح (**روستو**) مراحل للنمو الاقتصادي في الدولة،في حين اعتمد (**تيركس**) في مفهوم النمو الاقتصادي على النمو المتوازن،أما (**البرت هيرشمان**) فاهتم بالقطاعات الرائدة التي لها أثار أمامية و خلفية على القطاعات الأخرى.

الفصل الثالث:

تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفترة الممتدة(1990–2014)

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة،التي تمثل هدف التنمية كمحورا رئيسيا في خططها وسياستها الاقتصادية،حيث عملت على زيادة الصادرات وتنويعها باعتبارها عنصر مهم في النمو الاقتصادي،ولمواجهة الانعكاسات السلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية،ولهذا بذلت الجزائر منذ الانهيارات المتكررة لأسعار البترول مجهودات من اجل ترقية وتنويع صادرتها والاندماج في التجارة الخارجية.

حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990الى غاية 2014،وهذا بالتطرق إلى أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من اجل ترقية صادرتها،ثم تطور الصادرات خلال هذه الفترة،وأخيرا تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : إصلاحات ترقية الصادرات في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات اثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986،وما سببته هذه الصدمة من مشاكل على الاقتصاد الوطني أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد،حيث أصبح لزوما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات فاتخذت جملة من الإجراءات و التحفيزات من شانها النهوض بقطاع التصدير.

المطلب الأول:تحرير التجارة الخارجية

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية 1986، وزيادة عبء المديونية الخارجية وضغط المنظمات الدولية[1]

مما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة تجارية أكثر تفتحا ووضوحا تجاه العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية توحي انه لا مجال فيها للانغلاق،وعلى هذا الأساس اتخذت مجموعة من الإجراءات و التدابير من اجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية،بدءا من التحرير المقيد ثم الجزئي وصولا إلى التام.

1-1 مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك،حيث منحت الحكومة حقوق الاستيراد إلى مؤسسات عمومية معينة وتخضع باقي المؤسسات الأخرى إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة،وكذا إقصاء الوسطاء و الخواص في مجال التجارة الخارجية،وتوسيع نظام الرقابة على الواردات(نظام الحصص).[2]

مما استدعى إصدار قانون29/88 لسنة 1988بالرغم من تكريسه احتكار الدولة للتجارة الخارجية،وقد اتبع بمرسوم رقم 201/88الؤرخ في اكتوبر1988 الذي ادخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر وان كانت لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير التجارة الخارجية.

2-1 مرحلة التحرير التدريجي(1990-1993)

ظهرت في دستور 1989 الذي أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية حيث نص على ما يلي[3]:

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ماعدا الميادين الإستراتيجية.
- حرية الاستيراد و التصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب.
- إخضاع السوق لآليات العرض و الطلب.

1- صالح تومي وعيسى شقيقب**"النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، .ورقلة العدد2006،04،ص32

2- شهر زاد زغيب وليلى عسلاوي**"أفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد04،2003، جامعة بسكرة، ص83-84

3- بن ديب عبد الرشيد**"تنظيم وتطور التجارة الخارجية بالجزائر"**،رسالة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002-2003، ص437

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات حسب استراتيجياتها،ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية أهمها:

أ- قانون 10/90المؤرخ في 14أفريل1990المتعلق بالنقد و القرض

يعد هذا القانون مؤشرا من مؤشرات الإصلاح الاقتصادي،ومن بين أهم المبادئ التي جاء بها في مجال إصلاح وتحرير التجارة الخارجية مايلي[1]:

- منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي.
- إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص و المؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم.
- وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على راس المنظومة المصرفية تسمى بمجلس النقد و القرض.
- تمكين البنوك التجارية من مزاولة أنشطة تجارية طبقا للمادة 45 من هذا القانون.

ب- قانون رقم 16/90المؤرخ في 07 أوت 1990(قانون المالية التكميلي لسنة 1990)

من جملة المبادئ التي جاء بها هذا القانون هي[2]:

- تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما يساعد بشكل كبير في تفتيت احتكار الاستيراد،ونظام الامتياز يقضي بحصول شركات الامتياز عند حق الاستفادة الخالص بتمثيل مورد أجنبي،وهي مؤسسة يحتاج إنشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد و القرض سواء للقيام بعمليات الاستيراد أو استثمار أجنبي جديد.
- الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف،كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق،وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة التي يستثنى منها السيارات بغرض بيعها ويبقى استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين وذوي الحقوق حسب نص المادة 40و41من هذا القانون.

1- **قانون 10/90المؤرخ في14أفريل1990المتعلق بقانون النقد والقرض"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،عدد 16، 1990

2- **"قانون المالية التكميلي 1990المؤرخ في 07 أوت 1990"** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 34،1990 المادة 40 و41

ج-النظام رقم 02/90المؤرخ في 07سبتمبر1990المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين

وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.بالإضافة إلى النظام **03/90 و04/90**المتعلقان بتحويل رؤوس الأموال من والى الجزائر،اعتماد الوكلاء وتجار الجملة.

د- المرسوم التنفيذي رقم 37/91المؤرخ في 13 فيفري1991 (قانون تحرير التجارة الخارجية)

بعد صدور هذا المرسوم بدأ تظهر بوادر تحرير التجارة الخارجية، حيث قام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية، ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين و الشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

1-3 مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ1994

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي،واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع و الخدمات الأجنبية،وكذا رؤوس الأموال.

في هذا السياق أصدرت الحكومة التعليمة رقم **13/94 المؤرخة في 12 افريل 1994** التي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر،منذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة،فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفق المرسوم **37/91** يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد،وتبعا للتعليمة أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة للخروج من الاقتصاد الريعي[1]،فقد تم إلغاء اللجنة AD-HOC التي كانت مكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية،وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة ،وسعيا منها قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة1994 إلى 60% ثم 45% سنة1997.

وبحلول سنة 1995تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية و التعليم ثم باقي الخدمات.

1-4 برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1994-1995)

هو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني،وذلك استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق،حيث اتخذت عدة إجراءات لتخير التجارة الخارجية[2]:

- استعادة وتيرة الاقتصاد،تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية،مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها،تعديل قيمة الدينار،الاهتمام بالقطاع الزراعي،تقليص عجز الموازنة.

-في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية .

[1]- محمد راتول**"تحولات الاقتصاد الجزائري"**بحوث اقتصادية عربية،مجلة علمية، الشلف، العدد23،2001،ص49

[2]- كريم النشاشيبي وآخرون**"تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"**دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998، ص36

كما عملت السلطات على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف،فابتداء من اكتوبر1994 أصبح سعر الصرف مرن،وبعد تطبيق برنامج الاستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات.

1-5 برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998)

ركز هذا البرنامج على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية و المالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف مابين البنوك سنة1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل، وأيضا العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،أما الصادرات فقد الغي كل الحظر السابق عليها ،وأصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتدءا من جوان 1996[1].

واعتمدت بعض السياسات أهمها:إصلاح السياسة النقدية للحد من معدل التضخم،تحرير الأسعار،تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الوردات ،تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة الخ

المطلب الثاني:نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية

عملت الجزائر على اتخاذ جملة من الإصلاحات في المجال المالي و الجبائي و الجمركي أهمها:

2-1 النظام المالي:يضم كل من البنوك، شركات التأمين، السوق المالية

أ- القطاع البنكي:تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد و القرض سنة 1990،حيث تم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزيزه بصلاحيات واسعة،وجاء الأمر 19/03المؤرخ في 26أوت2003 يؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينها ثم رفع راس المال المطلوب لتأسيس البنوك،كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة ،وكذا قيامه بتمحيص آليات المراقبة و اليقظة و الإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله،حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك تتمثل في اختبارات الصلابة سنة 2007،ومع نهاية هذه السنة أصبح النظام البنكي يتشكل من 25مصرفومؤسسة مالية معتمدة[2].

ب- قطاع التأمين:يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم **95/07**في عام 1995 المتعلق بالتأمينات،وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة،محلية كانت أو أجنبية بإنشاء شركات التامين.

في سنة 2006صدر القانون المعدل و المتمم رقم **04/06** ليضيف مجموعة من الإصلاحات تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطويره،والتحكم في نشاطه،يتكون من 16شركة منها 07شركات عمومية،و07خاصة،تعاضديتان.

1- عبدالله بن دعيدة**"التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"،بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص262-364

2- عبد الرحمان تومي**"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،الواقع و الأفاق"،2000-2009**،دراسات اقتصادية،عدد12،مركز البصيرة،2009،ص68

ج- السوق المالي:جاء المرسوم التشريعي رقم **10/93** المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر،وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة1996.

ونظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة،عملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات،وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية،فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

2-2 النظام الجبائي:شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي وعميق،حيث تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت على تبسيط وتطوير النظام الجبائي من بينها:

أ- الضريبة على مدا خيل الأشخاص:تم تبسيطها في الضريبة على الدخل الإجمالي.

ب- الضريبة على مدا خيل الشركات:حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25% تخفض إلى12.5%

ج- الضريبة على الإنفاق:تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح من 0-80%

انتقلت إلى معدلين بنسبة 07%و 17%

د- الضريبة على راس المال المقتطعة عند إبرام الصفقات ونقل الملكية:حيث تم تعديلها مع تخفيض محسوس في الحقوق المترتبة عنها.ضف إلى إجراءات أخرى مثل إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة،منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،التخفيض المعتبر للضريبة لفائدة المؤسسات الصغير و المتوسطة في حدود 25%و50%،التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق و الرسوم خاصة منها الواقعة على عاتق المؤسسات[1]

يجب الاعتماد أيضا على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية،وبالتالي تحسين المنتوج الضريبي من خلال نشاطها،كما يجب تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

3-2 النظام الجمركي:يعتمد النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية مثل نظام العبور،المستودع،القبول المؤقت،إعادة التموين بالإعفاء،المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية،التصدير المؤقت.

مس هذا النظام عدة إصلاحات منذ 2001 حيث على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عوض عن القيمة الإدارية،وتنحصر في:

- معدل الإعفاء 0%
- المعدل المنخفض 5%
- المعدل الوسيط 15%
- المعدل المرتفع 30%

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث أصبح 3/1 التعريفة الجمركية موضوع تفكيك شامل ابتدءا من 2005 كمرحلة أولى،وفي سبتمبر2007كمرحلة ثانية.

جدول رقم (3-1): يبين وتيرة التفكيك الجمركي

[1]- عبد الرحمان تومي،مرجع سبق ذكره،ص71

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
1	المواد الأولية،معدل التعريفة يتراوح من 5% إلى 15%	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
2	المنتجات نصف مصنعة،التجهيزات الصناعية	يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتمتد على مدى 05سنوات بنسبة 20%
3	منتجات تامة الصنع(نهائية)	يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتمتد على مدى 10سنوات بنسبة 10%

المصدر:حمشة عبد الحميد،"**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة،دراسة حالة الجزائر**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد خيثر،بسكرة،الجزائر،2013/2012 ص95-96

الاتفاقيات الجمركية الدولية:في إطار الانسجام الدولي انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات جمركية هي:

- الاتفاقية المتضمنة إنشاء التعاون الجمركي الموقعة ببروكسل سنة1950.
- الاتفاقية الدولية لتبسيط الأنظمة الجمركية الموقعة بطوكيو سنة 1973.
- الاتفاقية الدولية حول النظام الموحد لتعبئة و ترميز السلع.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقبول المؤقت.
- الاتفاقية حول الحاويات.

المطلب الثالث:مكانة سياسة ترقية الصادرات من الإصلاحات الاقتصادية

اتسمت سياسة التصدير أهمية كبيرة من طرف الدولة تحسبا لخطر الأزمات المالية وانهيار أسعار البترول الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد،وعملت الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية لدعم هذا التوجه بإصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير قطاع التصدير،وإنشاء عدة مؤسسات تتكفل بهذه العملية.

3-1 الإطار القانوني و التنظيمي لتشجيع الصادرات

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبوا إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي با شرتها منذ بداية التسعينات،وقصد بلوغ هذا الهدف تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلا على المستوى المالي و الضريبي و الجمركي،ومنح معاملات تفضيلية للمؤسسات التصديرية.

أ- التسهيلات المالية:بداية من القانون 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات،وتمس أيضا مصدري الخدمات،ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين و التسوية المالية للصادرات خارج المحروقات[1].

أما في ما يخص البنوك التجارية، منح لهذه الأخيرة حرية اكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل التشريعات عبر إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع،حيث يكرس مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

فمنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة،ومع إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر الذي تتمثل مهمته في تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة الناجمة عن الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية[2].

إضافة إلى ذلك تم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور،حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة و الفلاحة المتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل،ومنح 5دينار لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج و التصدير[3].

وبموجب المادة 129 من قانون المالية 1996تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، غرضه تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في 80% للمعارض الدولية و80% لتكاليف النقل، ومساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.

[1]- حمشة عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص97

[2]- كريم النشاشيبي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 112

[3]- نقل عن موقع وزارة التجارة، تاريخ الإطلاع 2016/03/20

ب- التسهيلات الضريبية:تعتبر الضرائب عنصر هام في ترقية وتشجيع الصادرات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة من دفع الضرائب كليا أو جزئيا،ومن أمثلة هذه الإعفاءات:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: حسب نص المادة 13 من قانون المالية1996، حيث تعتبر كل المبيعات الموجهة إلى التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:من خلال المادة 12من قانون المالية 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 05سنوات بالنسبة للمؤسسات المصدرة للسلع إلى الخارج، أما بالنسبة للخدمات مدة الإعفاء 03 سنوات لفائدة وكالات السياحة و الأسفار.

- الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني:جاء هذا الإعفاء عبر المادة 19من قانون المالية 1996 باستثناء خدمات النقل البري الجوي و الخدمات البنكية وخدمات إعادة التامين،كذلك استفاد قطاع السياحة من إعفاء لمدة 03 سنوات يمس فقط رقم الأعمال بالعملة الصعبة وتم تدعيمه بقانون المالية في المادة السادسة لسنة 2006.

ج- التسهيلات الجمركية:تشكل الأنظمة الجمركية الاقتصادية المنصوص عليها في قانون الجمارك المنبثقة عن اتفاقية كيوتو،حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية،وهو ما يساهم في التقليل من عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير[1]

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

ج-1 التصدير المؤقت:حسب نص المادة 195من قانون المالية فان البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو تظاهرة،يمكن تصديرها بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

ج-2 نظام القبول المؤقت:عرفته المادة 174من قانون المالية على انه"النظام الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي،وذلك بقبولها على حالتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع".

ج-3 نظام المستودعات الجمركية:ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم فيه تخزين البضائع في مجالات تعينها الجمارك لمدة معينة ومنها ما هي عامة، خاصة وأخرى صناعية.

بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية ،هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات تتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير مثل عمليات الفحص في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير.

أما الوسيلة الثالثة تتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمنتجات نهائية أجنبية كما هو معمول به في الجنوب.

[1] - AMROUCHE MISSOUM, les **fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportations,** Alger 29-30décembre, 1996

لكن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات إلا أنها تعتبر كلاسيكية تستعملها معظم الدول لتنمية صادراتها،وبالتالي أصبح الحديث اليوم عن إجراءات حديثة يمكن أن يعول عليها مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية،وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات في الخارج.

د- منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير:تتمثل في التدابير التالية

د-1 إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة:بموجب التعليمة رقم 20-94 المؤرخة في 12 ابريل 1994 اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة،كما نجم عن هذا الاتفاق إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا،التي كانت تميز بين ثلاث أنواع من القوائم،لكن مع صدور التعليمة رقم 94/23 الغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتجات حرة التصدير و الاستيراد[1].

د-2 منح إعفاءات جبائية:حيث أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة ،أما قانون الضرائب فقد نص على منح إعفاء مؤقت لمدة 05سنوات على الأرباح الصناعية و التجارية لمؤسسات التصدير ،كما تم تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير

د-3 تعديل النظام الجمركي و الحقوق الجمركية:تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية من 120%إلى 60%ثم انخفضت القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997ثم إلى 40% سنة1998.

أما الخطوة الثانية المتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز بين نوعين من النظامين هما:

- نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.
- نظام إعادة التموين بالإعفاء.

د-4 تخفيض أسعار النقل البري و البحري:تم التخفيض حسب الجدول التالي المعد من طرف الشركة الوطنية للملاحة البحرية والشركة الوطنية للنقل البحري.

جدول رقم (3-2):نسب التخفيض أسعار النقل البري

نسب التخفيض	مجال التخفيض
50%	من سعر النقل البحري
50%	من المنتجات المخزنة
20%	على المناجم و الفضلات الحديدية
50%	على كافة البضائع ذات المنشأ الجزائري

1- بهلول مقران**"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005"**،رسالة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011/2010،ص65

المصدر: بهلول مقران، مرجع سبق ذكره ص 66

يجري التسديد بالدينار الجزائري إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع (CIF)، أو بالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة (FOB) ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي[1].

هـ-الإعفاء من إيداع الكفالة:وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

و- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

ي- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 10ابريل 1994:المتعلق بالرقابة على المنتجات المخصصة للتصدير،لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 16 نوفمبر 1997 لم يعد المصدر مجبر على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

3-2 إنشاء مؤسسات جديدة لترقية الصادرات:

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الاقتصاديين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاع التصدير،ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات،طبقا إلى نص المادة 19 من دستور 1996 الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية.

أ- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة:حدد المرسوم التنفيذي رقم 207/94 الصادر في 16 جويلية 1994 في مادته 08 كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة في مجال التبادلات الخارجية ما يلي[2]:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية و متابعتها وتنفيذها.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية و القانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- السهر على تحقيق التوازن للميزان التجاري الجزائري.

من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدة ادوار في تسيير المبادلات التجارية الخارجية،تتمثل في ربط وترقية التجارة الخارجية فبذلك تملك هيئتين،الأولى الإدارة العامة للتجارة الخارجية أما الثانية لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية .

[1]- عجة الجيلالي **" التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية "**،دار الخلدونية،الجزائر،2007،ص 265

[2]- **"مرسوم تنفيذي 207/94 "**، الصادر بتاريخ 20جويلية 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد47، 1994 ص6

ب- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذو شخصية معنوية ذات طابع إداري،أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96المؤرخ في 06 أكتوبر 1996،التي تحدد المادة04 منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالأتي[1]:

- إصدار و توزيع كل النشرات و المذكرات المتعلقة بسياق التجارة الخارجية لفائدة المؤسسات و الإدارات.
- المساهمة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية والزيادة من حجمها.
- إنشاء و تسيير شبكات معلومات تجارية وبنوك معطيات توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد و التصدير.
- انجاز الدراسات المستقبلية والتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية.
- تقديم الخدمات و المساعدات التي توجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطهم.
- تطوير وتقييم علاقات التبادل و التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة التي تمثل طرفا في التجارة الخارجية.

ج- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعةCACI:أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 03 مارس1996،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري،تتمتع بالشخصية المعنوية،تتمثل بعض مهامها حسب المادة06في[2]:

- تنظيم التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض و الملتقيات التي تهدف إلى ترقية النشاطات الصناعية و التجارية و الخدمات و تطويرها.
- تزويد المستثمرين الجزائريين و الأجانب بكل المعلومات و المعطيات التي يطلبونها.
- القيام بكل الأعمال التي تهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة و التجارة و الخدمات وتنميتها.
- تقديم الاقتراحات التي تسهل عملية التصدير و كذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية.
- التدخل في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري.

د- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):تأسست الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات بموجب الأمر رقم 96/06المؤرخ في 10جانفي 1996،وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التامين ،تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة،والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من البنوك،كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب،مع تزويدهم بالمعلومات الضرورية عن الزبائن و الأسواق الأجنبية بصفة دورية

1-**"مرسوم تنفيذي 327/96 "**، الصادر بتاريخ 06اكتوبر1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد58،1996، ص10
2-**"مرسوم تنفيذي 93/96 "**، الصادر بتاريخ 03مارس 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد16، 1996، ص11

لغرض تحسين عمليات التصدير و تفادي وقوع خسائر،ومن بين الأخطار التي تقوم الشركة بتأمينها:مخاطر تجارية وسياسية،مخاطر عدم التمويل والكوارث الطبيعية[1].

هـ- الصندوق الخاص لترقية الصادراتFSPE:أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لكيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/32 المفتوح لدى الخزينة،ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للمصدريين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير،وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997،حيث أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير عن طريق قانون المالية2007،وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل و المتمم لسنة 2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق دعم الصندوق،وتم إنشاء أيضا المجلس الوطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة[2].

و- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:تم إنشاء هذه الجمعية في 10جوان 2001من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين،من أهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين،وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري و الاقتصادي،توفير المساعدات التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

ز- المناطق الحرة:تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يتكفل المستثمرين المقيمين بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة 12%من الإنتاج.[3]

ح- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX :أسست الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 12 جوان 2004،وضعت تحت تصرف وزارة التجارة،تتكفل ب:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.
- تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
- مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في مختلف التظاهرات الاقتصادية.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين لتطوير عملية الاتصال و الإعلام وترقية السياسة الخاصة للمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.

ط- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX:هي مؤسسة عمومية اقتصادية منبثقة من تغيير تسمية الديوان الوطني للمعارض وتتمثل مهامها في:

- تنظيم المعارض العامة و الخاصة ذات الطابع الولي و الوطني،الجهوي والمحلي.
- استغلال وتطوير الهياكل
- ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.

[1]- وثيقة للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات، «دليل **التصدير بكل أمان"**، 2002
[2] - عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 258
[3]- حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 103

- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في المساهمة في تحديد المنتجات المصدرة من حيث النوعية والكمية.

ي- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات:أطلقت الجزائر وفرنسا برنامج مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات "**أوبتيماي كسبورت**" بتاريخ 29 جوان 2008 يرتكز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،هدف هذا البرنامج مساعدة خبراء الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج إلى منح الصادرات الجزائرية مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية ،ووضع لمدة قصيرة ينتهي في 30ديسمبر2010 حيث تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج[1].

المبحث الثاني: تطور الصادرات الجزائرية للفترة الممتدة من 1990-2014

في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية منذ التسعينات وبغية الوقوف على نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات التي اتبعتها الجزائر وجب القيام بدراسة إحصائية لتطور الصادرات للفترة الممتدة من 1990 إلى 2000،ومن 2001الى2014 .

المطلب الأول:التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم

تلعب الموانئ دورا رئيسيا في تنمية اقتصاد دولة،وبالخصوص تنشيط التجارة الخارجية فهي بذلك تزيد من القدرة التنافسية لصادرات الدولة،كما أنها تشجع على قيام بعض الصناعات.

1- لمحة تاريخية عن ميناء مستغانم

ميناء مستغانم عبارة عن خليج صخري يمتد بين الرأس البحري لصلامندر وخروبة،استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم،لذا سمي قبل 1833 ب"مرسى الغنائم".

- في سنة 1848انشيء أول رصيف للميناء بطول 80متر ليصل امتداده إلى 325متر بحلول سنة 1881.
- تلت أعمال تهيئة ضخمة بين 1890و1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء.
- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية سنة 1941، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430متر بين نهاية 1955وبداية 1959.

ومنذ ذلك تم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة،حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية،يقدم الميناء نوعين من الخدمات(خدامات تجارية،خدمات الصيد البحري)وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم

2- تعريف مؤسسة ميناء مستغانم

هي مؤسسة عمومية اقتصادية،شركة ذات أسهم،أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287المؤرخ في 14اوت 1982[2].

أصبح دورها مربوط بما يلي:

1- نوري منير،لجلط إبراهيم**" المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات"** ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004، ص17

2- المرسوم التنفيذي رقم 82-287،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية،المؤرخ في 14اوت1982.

- تسيير أملاك الدولة المينائية و الإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- احتكار خدمات الشحن و التفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989 تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة ذات أسهم راس مالها 25000000دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمة الدولة "الموانئ"،تحمل السجل التجاري رقم 01.B88 تخضع للقانون التجاري و المدني طبقا لأحكام القانون 88-01و88-03و88-04 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988 المتضمن النصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات،وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988والمرسوم 88-119الصادر ب16ماي 1988و المرسوم 88-177الصادر ب28سبتمبر1988[1]،كلفت مؤسسة ميناء مستغانم بالمهام التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم.
- استغلال الآلات و الإنشاءات المينائية.
- انجاز أعمال صيانة و تهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية.
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين.
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية.
- مزاولة عمليات القطر،القيادة،الإرساء وغيرها.
- القيام بكل العمليات التجارية،المالية،الصناعية والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة مستغانم.

3- مميزات وخصائص ميناء مستغانم

- موقع جيو استراتيجي هام.
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12ولاية.
- محطات رسو متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب،السكر،الخمور،وناقلات الزفت.
- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.
- حماية جيدة للبضائع .
- تنويع طرق تسليم البضائع.
- بنية فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين.
- إطارات و عمال مهيؤون على عمليات الشحن و التفريغ.
- ساعات عمل متواصلة 24سا/24سا و7ايام /7ايام.

4- نشاطات الميناء:

يعرف ميناء مستغانم منذ سنوات نشاط حركي تجاري كبير خاصة بعد التسهيلات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين(المستوردين،المصدرين)،وقد ذكرت لنا مصادر مطلعة بالميناء انه سجل ارتفاع في حركة البضائع بنسبة 26% أي

[1]- المرسوم التنفيذي 88-119 و88-177، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ما يعادل 248الف طن في سنة2013،ورسو أكثر من 500باخرة من مختلف الإحجام قادمة من بعض القارات،حيث تم استيراد مواد بناء من اسمنت،حديد وأنابيب،سيارات.

ومن بين الإحصائيات نجد الميناء يقوم بتفريغ مابين 600و800مركبة في اليوم بتسخير 3فرق،ويذكر انه تم تحويل حركة السيارات نحو ميناء مستغانم في أعقاب مجلس وزاري مشترك عقد في 26جوان 2009لهدف تخفيف الضغط على ميناء الجزائر في مجال حركة النقل البحري،كما تم تصدير سنة 2013 300طن من البطاطا من طرف ثلاثة متعاملين اقتصاديين حسب ما علم لدى مصلحة التجارة للميناء.

5- المشاريع المستقبلية للميناء:

هناك مجموعة من المشاريع المستقبلية تتمثل في:

5-1 مشروع إنشاء الحوض الثالث

من اجل مواجهة معوقات الميناء من جهة ونظرا للنمو المتسارع للتبادل التجاري من جهة أخرى،أصبحت تنمية الميناء وتطويره بإنشاء الحوض الثالث واقعا حتميا لمواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل،حيث يسمح هذا المشروع بمايلي:

- تجارة البضائع المختلفة:أكثر من 900الف طن سنويا.
- تجارة الحاويات:حوالي 400الف حاوية سنويا.
- تجارة الوحدات المتحركة :600الف وحدة سنويا.
- نقل المسافرين: نقل عدد مهم من المسافرين في أعقاب إنشاء حطة بحرية للمسافرين.

5-2 مشروع محطة بحرية

أصبح إنشاء محطة بحرية للمسافرين من أهم انشغالات الميناء و كذا السلطات المحلية و المركزية،حيث أجريت عدة لقاءات ودراسات تناولت هذا الموضوع،أنجزت في 2004اول دراسة للمشروع من طرف مختبر الدراسات البحرية والتي خلصت إلى إمكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية،كما أبدت عدة شركات بفتح خطوط بحرية بين ميناء مستغانم و جنوب اسبانيا وفرنسا.

5-3 مشروع مرأب الحريق:هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للالتهاب.
- المواد الصلبة القابلة للالتهاب.
- المواد المحرقة.
- المواد السامة.
- المواد المذيبة(الآكلة).
- مواد خطيرة أخرى.

5-4 المراقبة عن بعد(télésurveillance VTMIS):

هو وضع نظام متكامل لمراقبة وتأمين الحركة البحرية كما يساعد على تبادل المعلومات الرقمية وحماية مداخل الميناء و المنشات و المناطق الحساسة عن طريق مراقبتها عن بعد.

5-5 الربط بالطريق السيار شرق غرب

أعدت مديرية الأشغال العمومية دراسة تقنية تتضمن مشروع انجاز خط لربط ميناء مستغانم التجاري بالطريق السيار شرق غرب،تم تسجيله في سنة 2010 انطلقت الأشغال به بتكلفة مالية قدرها 24مليار دج.

ومن شان هذا المشروع الضخم تفعيل النشاط التجاري و الاقتصادي لميناء مستغانم وتسريع الحركة المرورية و الشحن للبضائع إلى الولايات الأخرى.

6- الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم

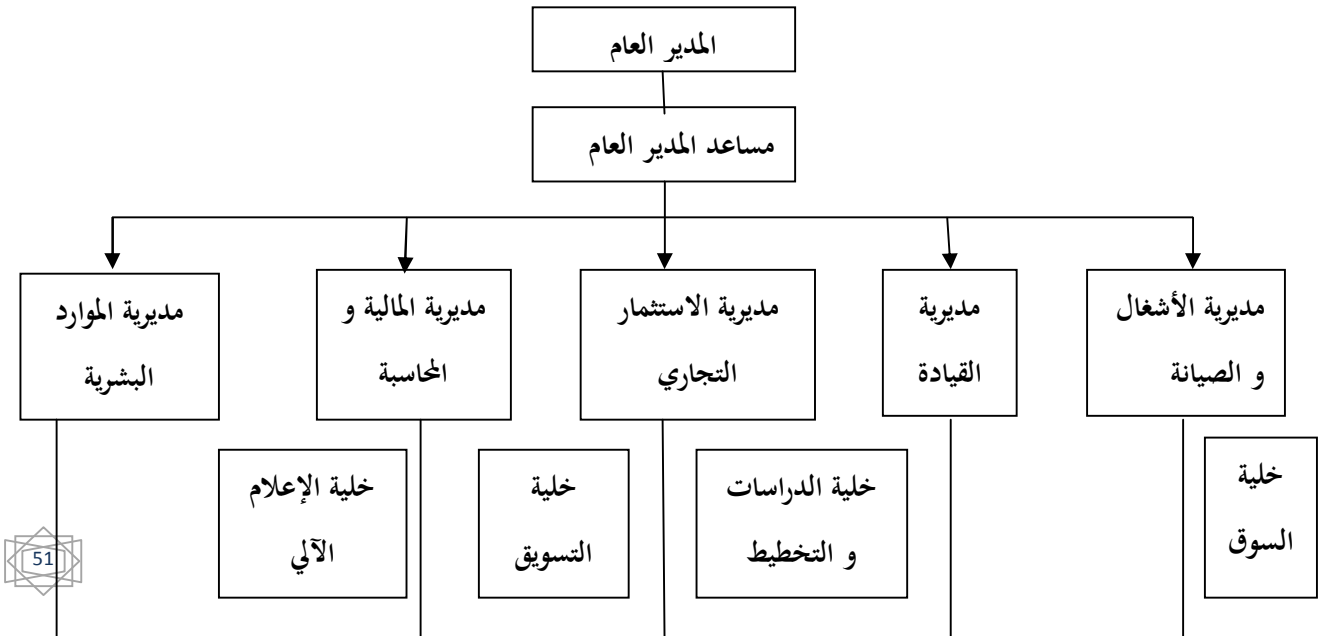

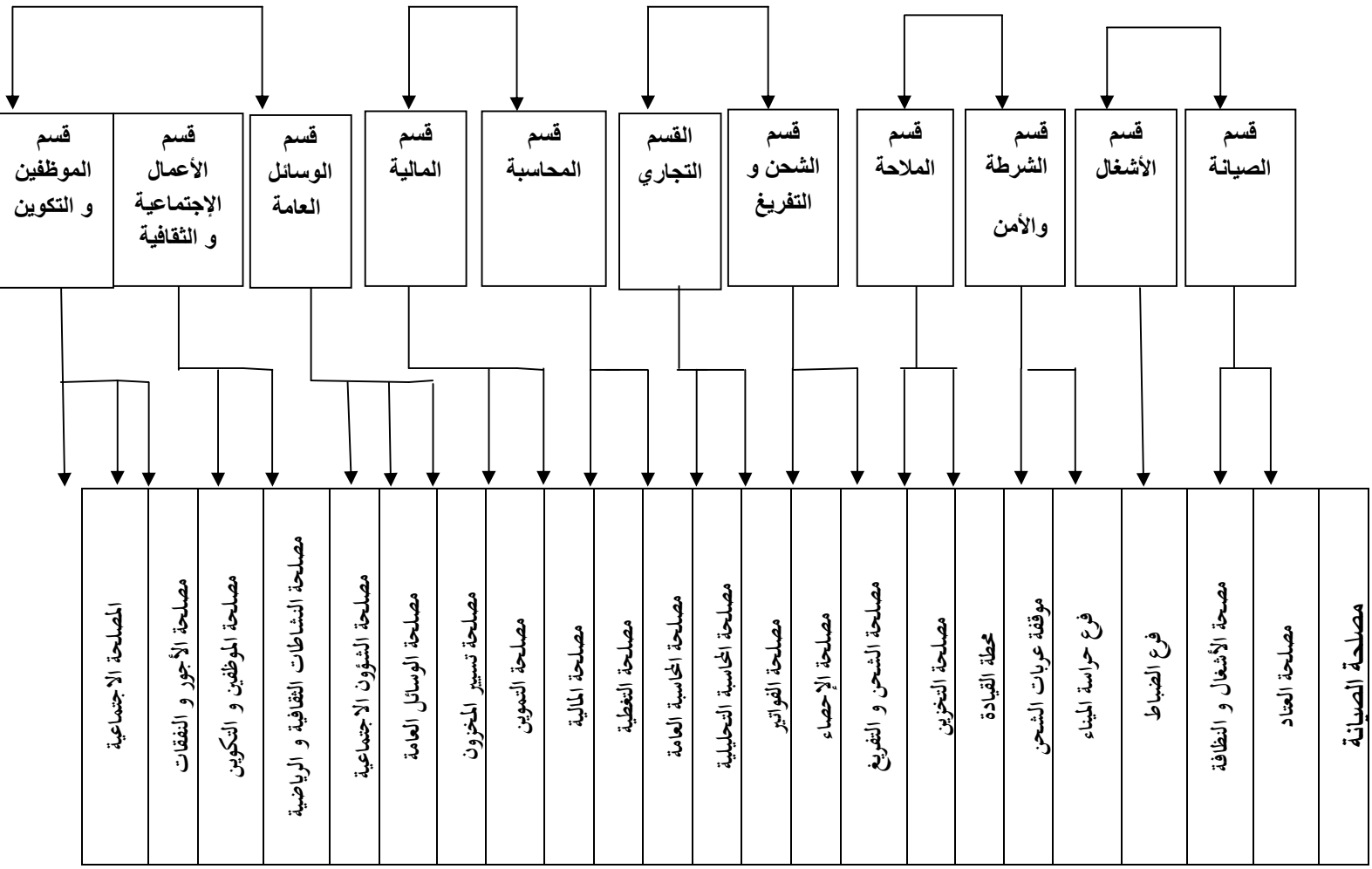

المصدر: مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني:تطور قيمة الصادرات للفترة(1990الى2014)

شهدت الصادرات الجزائرية تطور ملحوظا من سنة1990الى غاية 2014،يظهر ذلك من خلال إبراز هذا التحسن خلال مرحلتين،الأولى من 1990-2000،أما الثانية من 2001-2014 .

2-1 المرحلة الأولى (1990-2000)

تشكلت الصادرات الإجمالية خلال هذه المرحلة من المحروقات حيث فاقت نسبة 97%، كما هو موضح في الجدول الأتي:

جدول رقم (03 -03):يوضح تطور الصادرات في الفترة 1990-2000 **الوحدة:مليون دولار**

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	%96.73	369	%3.27	11303	100%

100%	12100	%2.07	250	%97.93	11850	1991
100%	10837	%2.96	321	%97.04	10516	1992
100%	10093	%7.12	480.03	%92.88	9374	1993
100%	8441.42	%3.52	297.42	%96.48	8144	1994
100%	9363	%3.79	355	%96.21	9008	1995
100%	11088.06	%7.08	784.79	%92.92	10303.27	1996
100%	13490.78	%2.89	398.98	%97.11	13100.8	1997
100%	9655.4	%3.06	294.99	%96.94	9360.41	1998
100%	11281.7	%3.17	357.2	%96.83	10924.5	1999
100%	19570	%3.18	623	%96.82	18947	2000

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية لفترة 1990الى2000

تاريخ الإطلاع:2015/12/01

www.douane.gov.dz

إن الملاحظ في إحصائيات الجدول رقم (03-03) أن الصادرات الجزائرية تتشكل في اغلب السنوات من المحروقات،حيث تسجل نسب عالية تتراوح بين 93%و 98%،أما الصادرات الأخرى خارج المحروقات فتبقى ضئيلة فهي لم تتعدى 4% باستثناء سنتي 1993و1996حيث تجاوزت 7% كانت موجهة خصوصا إلى روسيا في إطار تسديد الديون،وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(03- 01): يبين تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2000

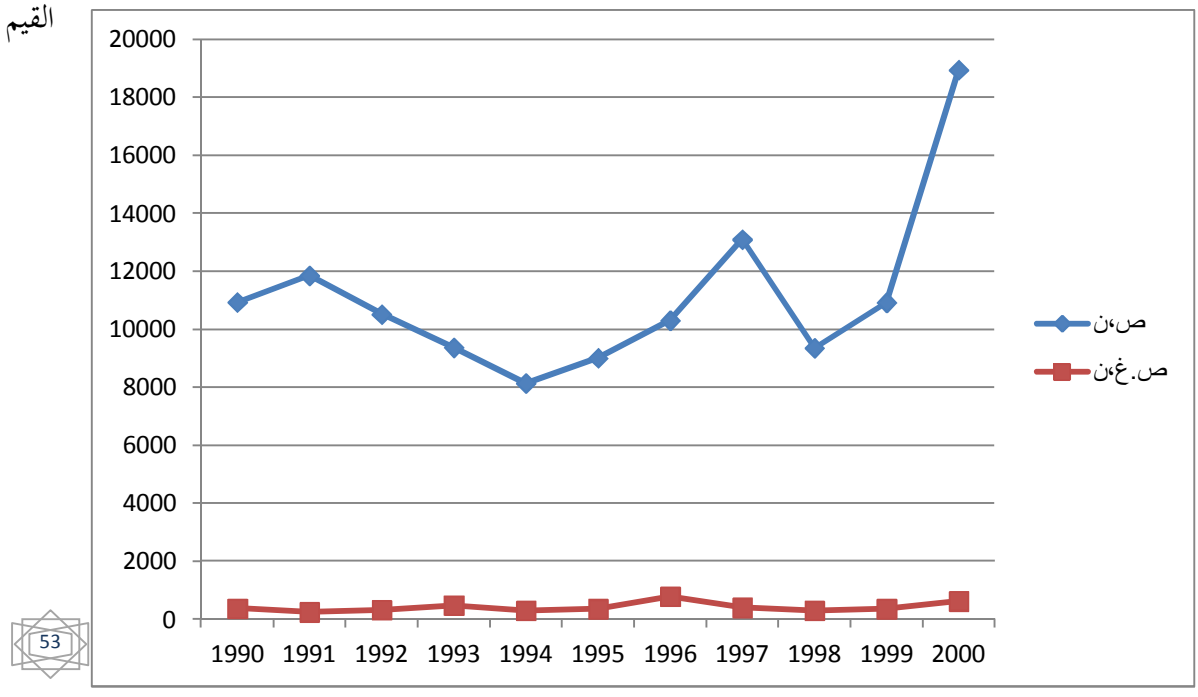

السنوات

ص.ن: صادرات نفطية

ص.غ.ن:صادرات غير نفطية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجدول رقم 03 باستعمال برنامج اكسل

2-2 المرحلة الثانية(2001-2014)

في هذه المرحلة حققت الصادرات ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى،ولم تعرف الانخفاض إلى نادرا، إلا أنه رغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر لتنمية الصادرات،فانه لم تتجاوز الصادرات غير النفطية معدل 04% كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(03-04) يبين تطور الصادرات من 2001 إلى 2014(الوحدة :مليون دولار)

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2001	18484	%96.43	684	%3.57	19168	100%
2002	18820	%96.25	734	%3.75	19554	100%
2003	23800	%97.29	664	%2.71	24464	100%
2004	30980	%97.52	788	%2.48	31768	100%
2005	44989	%97.80	1012	%2.20	46001	100%
2006	53433	%97.84	1180	%2.16	54613	100%
2007	58206	%97.79	1312	%2.21	59518	100%

100%	81238	%2.39	1940	%97.61	79298	2008
100%	45194	%2.27	1070	%97.63	44124	2009
100%	46570	%2.24	1040	%97.76	45530	2010
100%	72890	%1.69	1230	%98.31	71660	2011
100%	71730	%1.61	1150	%98.39	70580	2012
100%	64430	%1.71	1100	%98.29	63330	2013
100%	62956	%3.18	1810	%96.82	61146	2014

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية لفترة 2000إلى2014

www.douane.gov.dz

تاريخ الإطلاع 2015/12/01

بعد استقراء نتائج الجدول رقم(03-04) نلاحظ أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001 إلى 2014 لازالت مشكلة من الصادرات النفطية،حيث بلغت نسبة 98 % في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات تسجل نسب ضئيلة لا تتعدى 4%،وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية في الأسواق الدولية،وعدم قدرة منتجاتها على المنافسة مع المنتجات الأجنبية،إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار الاتحاد الأوربي،والرسم البياني التالي يبين حصيلة تطور الصادرات النفطية وغير النفطية للجزائر خلال الفترة 2001الى2014 .

شكل رقم (3-02): رسم بياني يبين تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2001الى 2014 القيم

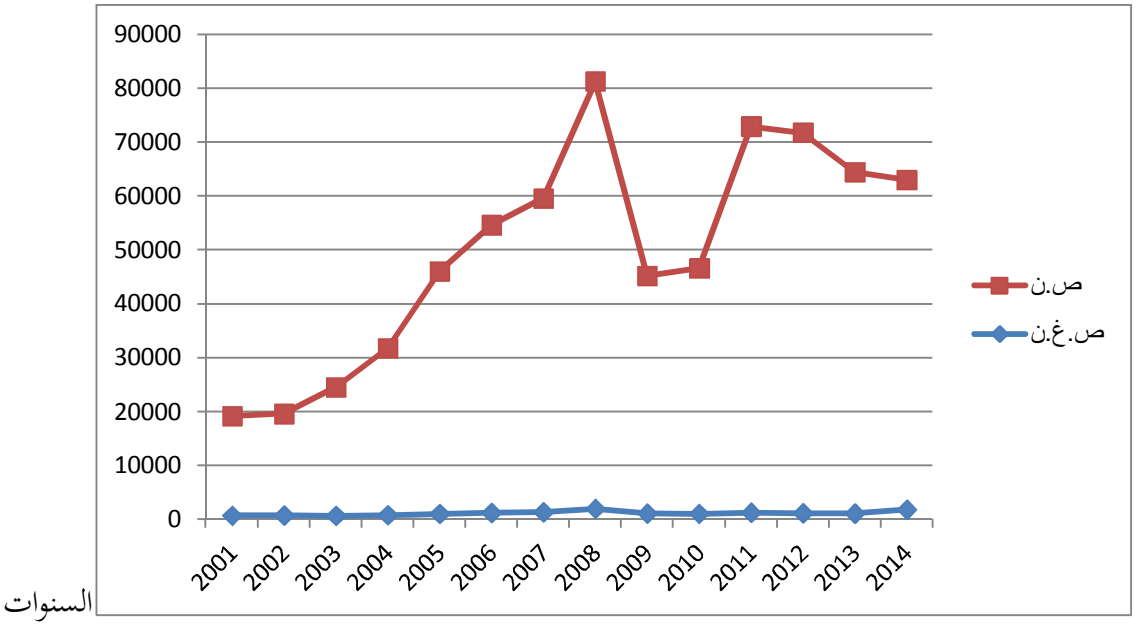

ص.ن:صادرات نفطية

ص.غ.ن:صادرات غير نفطية

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (03-04) باستعمال برنامج اكسل

يلاحظ من خلال الرسم البياني(03-04) أن الصادرات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% ،حيث سجلت قيمة 684مليون دولار سنة 2001،ثم تطورت لتصل3,75 % سنة 2002 إلا انه بعد هذه السنة بدأت في الانخفاض،عكس الصادرات النفطية التي وصلت نسبة 98% سنة 2011،وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة من 2003الى 2013 ،لتعود انخفاض صادرات البترول في سنة 2014 بسبب بداية انخفاض أسعاره وقلة الطلب عليه في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1990-2014

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي،الهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية،وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي و الثقافي.

فالتقارب الجغرافي يمكن للمؤسسات الجزائرية من التصدير إلى دول قريبة تستفيد بذلك من وفرات في تكاليف المواد المصدرة مما يرفع من تنافسيتها.

أما التقارب الثقافي فهو يتعلق بوحدة الدين، اللغة، العادات الاستهلاكية، الأذواق، السلوك الشرائي..الخ، فهو أمر يدفع المؤسسات الجزائرية إلى تنميط منتجاتها عوض اللجوء إلى التكييف المحلي الذي يحد من فاعلية المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها في تكييف منتجاتها على حسب احتياج وطلب كل سوق.

ولدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير سنتطرق إلى أهم الدول التي تستورد من الجزائر.

3-1 أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014

أهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2014 يظهر من خلال الجدول التالي

جدول رقم (03-05):يبين العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014 الوحدة مليون دولار

البلدان	القيمة	النسبة
اسبانيا	9713	15,43%
ايطاليا	8369	13,29%
بريطانيا	5482	8,71%
فرنسا	6744	10,71%
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	7,45%
هولندا	5080	8,07%
كندا	1547	2,46%
برازيل	2709	4,30%
تركيا	2905	4,61%
الصين	1817	2,89%
بلجيكا	2155	3,42%
تونس	1584	2,52%
برتغال	1635	2,60%
المغرب	1381	2,19%
اليابان	1257	2%

المصدر: **الديوان الوطني للإحصائياتONS تاريخ الإطلاع 2015/12/01**

شكل رقم (03-03):تمثيل بياني للشركاء في مجال الصادرات لسنة2014 الوحدة مليون دولار

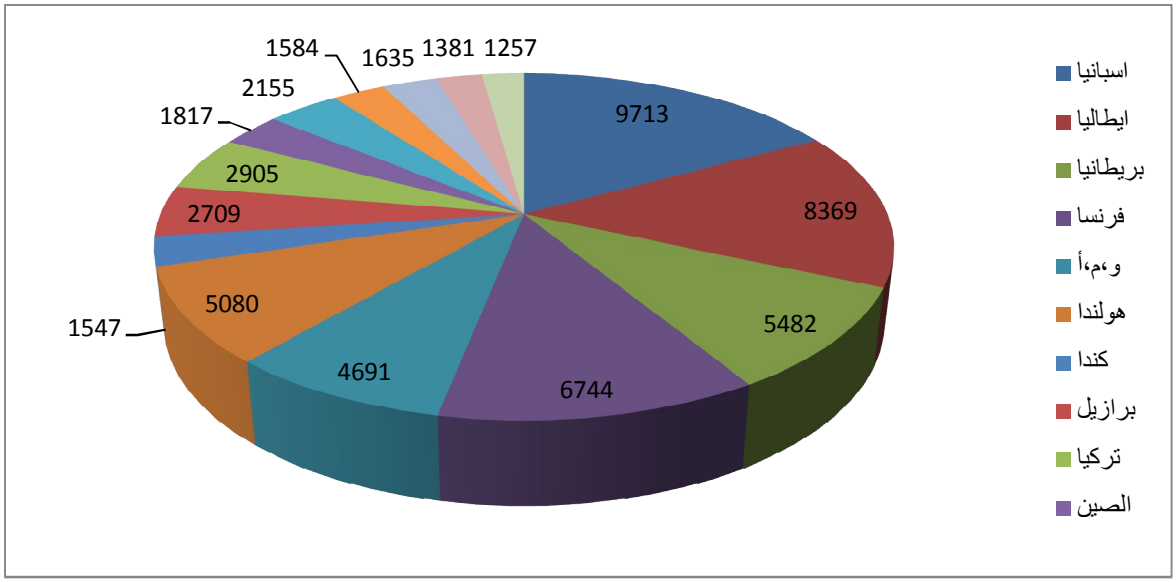

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(03-05) باستعمال برنامج اكسل

من خلال معطيات كل من الجدول رقم(03-05) و الشكل البياني رقم(03-03) نلاحظ أن اكبر متعامل تجاري للجزائر في مجال التصدير هي اسبانيا،إذ صدرت لها ما قيمته 9713 مليون دولار من إجمالي الصادرات،ثم تليها ايطاليا ب8369مليون دولار،ثم فرنسا ب6744 مليون دولار،هذا ما يوضح أكثر أهمية الاتحاد الأوربي،أما في المرتبة الرابعة نجد كل من بريطانيا وهولندا على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية،أما باقي الصادرات لسنة 2014 فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثل كندا ب1547 مليون دولار،تونس ب1584مليون دولار،بلجيكاب2155....الخ

3-2التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990-2014)

سنتطرق من خلال الجدولين المبينين أسفله إلى توزيع الصادرات الجزائرية حسب الأقاليم كالتالي:

جدول رقم(03-06) يبين التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة1990-2014:مليون دولار

البيان / السنوات	الاتحاد الأوربي		منظمة التعاون اقتصاد		باقي دول أوربا		أمريكا الجنوبية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	7543	66.73	2733	24.17	311	2.75	231	2.04
1991	8656	71.54	2593	21.43	214	1.77	286	2.36
1992	7890	72.80	1942	17.92	220	2.03	377	3.48
1993	6956	68.93	1932	19.14	240	2.38	520	5.15
1994	5734	68.75	1867	22.38	140	1.67	226	2.70
1995	6638	64.82	2521	24.62	325	3.17	299	2.92
1996	8059	60.25	3376	25.24	740	5.53	734	5.48
1997	8663	62.37	3702	26.65	150	1.08	897	6.45
1998	6643	65.04	2538	24.85	109	1.06	726	7.10
1999	8058	64.35	3095	24.71	78	0.62	1003	7.21
2000	13792	62.60	5825	26.44	181	0.82	1672	7.59
2001	12344	64.52	4549	23.77	87	0.45	1037	5.42
2002	12100	64.27	4602	24.44	130	0.69	951	5.05
2003	14503	58.92	7631	31	123	0.50	1220	4.95
2004	7396	54.22	11054	34.45	91	0.28	1902	5.92
2005	25593	55.56	14963	32.48	15	0.03	3124	6.78
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.39
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81
2012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.50
2014	40520	64.36	10482	16.65	49	0.08	3005	4.77

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التجارة الخارجية(تاريخ الإطلاع 01/04/2016)

www.douane.gov.dz

جدول رقم(03-07) يبين التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة1990-2014:مليون دولار

البيان / السنوات	أسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي دول إفريقيا	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	185	1.63	29	0.25	265	2.34	7	0.06
1991	108	0.89	33	0.27	192	1.58	18	0.15
1992	168	1.55	2	0.01	227	2.09	12	0.11
1993	245	2.43	15	0.15	172	1.70	11	0.11
1994	118	1.41	7	0.08	231	2.77	17	0.20
1995	195	1.90	18	0.17	226	2.20	18	0.17
1996	186	1.4	16	0.12	251	1.87	13	0.09
1997	227	1.63	21	0.15	215	1.54	14	0.10
1998	34	0.33	22	0.21	136	1.33	5	0.05
1999	145	1.15	80	0.63	127	1.01	36	0.28
2000	210	0.95	55	0.25	254	1.15	42	0.19
2001	476	2.48	315	1.64	275	1.43	26	0.13
2002	456	2.42	248	1.31	250	1.32	50	0.26
2003	507	2.06	315	1.28	260	1.05	13	0.05
2004	686	2.13	521	1.62	407	1.26	26	0.08
2005	1218	2.64	621	1.34	418	0.9	49	0.10
2006	1792	3.28	591	1.08	515	0.94	14	0.02
2007	3162	5.31	746	1.25	695	1.16	701	1.18
2008	3764	4.75	793	1	1616	2.04	365	0.16
2009	3320	7.35	564	1.25	857	1.90	93	0.21
2010	4082	7.15	694	1.22	1281	2.25	79	0.14
2011	5168	7.03	810	1.10	1586	2.16	146	0.20
2012	4683	6.52	958	1.33	2073	2.88	62	0.09
2013	4241	6.43	869	1.32	2749	4.17	67	0.10
2014	4851	7.71	721	1.15	3248	5.16	80	0.13

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التجارة الخارجية(تاريخ الإطلاع 2016/04/01)

www.douane.gov.dz

نلاحظ من الجدولين رقم (03-06)و(03-07)السابقين أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف

الأقاليم الجغرافية يختلف من منطقة إلى أخرى، هذا ما يبينه الشكل التالي

شكل رقم (03-04):التوزيع الإقليمي لصادرات الجزائر خلال الفترة(1990-2014)

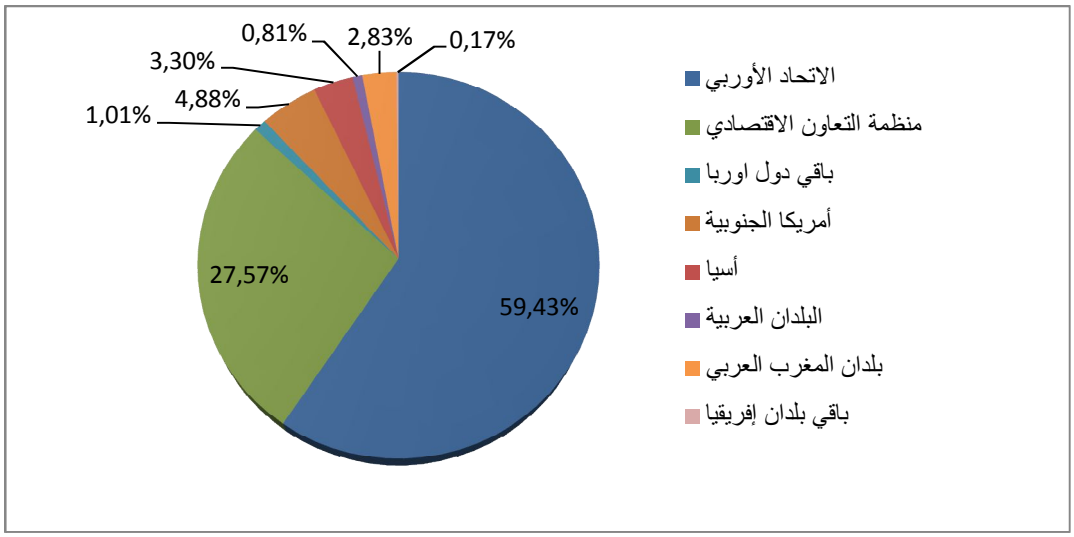

المصدر:من إعداد الطالب بناءا عل الجدول رقم(03-06)و(03-07)باستخدام برنامج اكسل

من خلال الشكل البياني رقم(03-04) يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي يمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية، وذلك بنسبة 59.43%و27.57% على التوالي من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-2014، وقد سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي سنة 1992 ب72.80%

أما ادني نسبة سجلت سنة 2007 ب48.77%، و في ما يخص دول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2007ب38.28%،في حين أدنى نسبة كانت سنة 1992ب17.92%، ويرجع سبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى القرب الجغرافي،حيث سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة ومن جهة أخرى ارتباط الجزائر مع هذه الدول في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف،بينما درجة استيعاب الأقاليم الأخرى(باقي الدول الأوربية،أمريكا الجنوبية،أسيا،البلدان العربية،دول المغرب العربي،باقي الدول الإفريقية) لم تتجاوز نسبة10%لاسيما الدول العربية و الدول الإفريقية التي لم تتجاوز 4%من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة والقرب الجغرافي و القواسم المشتركة التي تجمع هذه البلدان من جهة أخرى،والسبب يرجع إلى عدة عوامل تتمثل في تشابه المنتجات المصدرة من هذه الدول،الحواجز الجمركية القائمة خاصة دول المغرب العربي التي تحد من قيام المبادلات التجارية،ضف إلى التسهيلات المغرية التي تقدمها الدول الأوربية إلى أسواق هذه البلدان.

عرفت الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000الى 2014 حيث انتقلت من 55مليون دولار سنة 2000من إجمالي الصادرات الى958مليون دولار أمريكي سنة 2012،ويعود ذلك إلى جهود الدول العربية في تطوير التجارة العربية البينية،بينما عرفت الصادرات تجاه بلدان المغرب العربي تقهقرا خلال 1990الى 1999 حيث

انخفضت من 265مليون دولار سنة 1990الى127مليون دولار سنة 1999وذلك بسبب الحواجز الجمركية المفروضة،لتعاود الارتفاع خلال الفترة 2000الى 2014حيث انتقلت من254مليون دولار سنة2000الى 3245 مليون دولار سنة 2014 من إجمالي الصادرات،إلا أنها تبقى بعيدة عن طموحات دول المغرب العربي نظرا لما تحتويه من إمكانيات لتطوير مبادلتها التجارية في إطار اتحاد المغرب العربي،أما الصادرات الجزائرية إلى باقي دول إفريقيا فنسبتها تبقى متدنية جدا حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2007 ب701مليون دولار وهو ما يمثل 1.18%من إجمالي الصادرات.

تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية مسجلة نسبة 4.88 %من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990الى2014حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2005ب3124مليون دولار،بينما أدنى قيمة سجلت سنة 1990ب231مليون دولار.

أما بالنسبة لدول آسيا فإنها تأتي في المرتبة الرابعة حيث عرفت نمو ملحوظا خلال الفترة 1990–2014 منتقلة من 185مليون دولار أمريكي سنة 1990الى 4851مليون دولار سنة 2014 وهذا بسبب زيادة الطلب الآسيوي على المنتجات البترولية.

المبحث الثالث:تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذا بالناتج المحلي الإجمالي باعتباره احد أهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي،حيث أن زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها،بالإضافة إلى معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2014)

في هذا المطلب نركز على علاقة الصادرات بمعدل النمو خلال الفترة المذكورة، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

1– علاقة الصادرات بمعدل النمو للفترة (1990–2014)

من خلال الجدول التالي يمكننا معرفة العلاقة بين الصادرات و معدل النمو من خلال تطبيق المعادلة التالية:

معدل النمو= (صادرات السنة الحالية– صادرات السنة السابقة)/صادرات سنة الأساس *100

جدول رقم(03–08) يبين معدل النمو السنوي للصادرات(1990–2014) الوحدة(%)

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات%
1990	11303	33.69%	2003	24464	2%
1991	12100	6.59%	2004	31768	23%
1992	10837	-11.64%	2005	46001	30.94%
1993	10093	-7.37%	2006	54613	15.77%
1994	8441.42	-19.56%	2007	59518	8.24%
1995	9363	9.84%	2008	81238	26.74%
1996	11088.06	15.56%	2009	45194	-79.75%
1997	13490.78	17.81%	2010	46570	2.95%
1998	9655.4	-39.72%	2011	72890	36.11%
1999	11281.7	14.41%	2012	71730	-1.62%
2000	19570	42.35%	2013	64430	-11.33%
2001	19168	-2.09%	2014	62956	-2.34%
2002	19554	1.97%	2015	37787	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(03-03)و(03-04)

من البيانات المدرجة في الجدول رقم(3-08) والتي تبين نسبة نمو الصادرات للفترة تحت الدراسة،يتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة إلى أخرى،حيث شهدت الأعوام 1992-1993-1994 اضطرابا في أدائها وهذا راجع المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري أي الفترة التي تعاقدت معها الجزائر مع صندوق النقد الدولي من جهة،ومن جهة أخرى بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية،في حين بدأ نمو الصادرات في تحسن مستمر بداية من 1999وهي مرحلة التحرير الكلي ليبقى يسجل نسب نمو لا بأس بها إلى غاية 2008،ليعاود الانخفاض في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أدت إلى قلة الطلب العالمي على البترول،وفي سنة 2011 سجلت الصادرات نسبة نمو عالية قدرت ب36.11 %،وابتدءا من سنة2012 يتراجع نمو الصادرات وهذا بسبب الظروف الاقتصادية الدولية.

2- علاقة الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي للفترة(1990-2014)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد الطرق لقياس حجم اقتصاد دولة ما،فهو يحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا خلال فترة زمنية،وبالتالي يعتبر أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي

- جدول رقم(03-09):يبين نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي PIB الوحدة %

السنوات	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	%25.86	2003	%40.35
1991	%31.03	2004	%42.34
1992	%27.10	2005	%44.58
1993	%23.83	2006	%46.67
1994	%25.43	2007	%44.56
1995	%28.58	2008	%46.38
1996	%32.82	2009	%32.39
1997	%33.66	2010	%35.39
1998	%24.09	2011	%37.10
1999	%29.75	2012	%35.17
2000	%44.80	2013	%30.19
2001	%39.11	2014	%28.45
2002	%37.13		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 01/04/ 2016 **تاريخ الإطلاع:01/04/2016**

جدول رقم (03–10)يبين العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي

السنوات	معدل نمو الصادرات%	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الصادرات%	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي%
1990	33.69%	6.22%	2003	2%	3.22%
1991	6.59%	5.17%	2004	23%	1.99%
1992	-11.64%	-3.93%	2005	30.94%	2.24%
1993	-7.37%	-3.23%	2006	15.77%	2.09%
1994	-19.56%	1.6%	2007	8.24%	-2.11%
1995	9.84%	3.15%	2008	26.74%	1.82%
1996	15.56%	4.24%	2009	-79.75%	-13.99%
1997	17.81%	0.84%	2010	2.95%	3%
1998	-39.72%	-9.57%	2011	36.11%	1.71%
1999	14.41%	5.66%	2012	-1.62%	-1.93%
2000	42.35%	15.05%	2013	-11.33%	-4.98
2001	-2.09%	-5.69%	2014	-2.34%	-1.74%
2002	1.97%	-1.98%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول(03-08)(03-09)

يبين الجدول (03-09) بصورة عامة أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع بصورة أساسية إلى كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث وصلت 46.67% سنة 2006وادنى نسبة سنة 1993ب23.83%،كما يمكننا أن نخلص أن ثمة علاقة موجبة قوية جدا بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي،يظهر ذلك من خلال الجدول رقم(03-10) .

ومعناه انه إذا زادت الصادرات الإجمالية فان الناتج المحلي الإجمالي سيزيد والعكس صحيح، وفي ما يلي الرسم البياني الذي يوضح العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم(03-05)يبين علاقة نمو الصادرات بنمو الناتج المحلي الإجمالي:

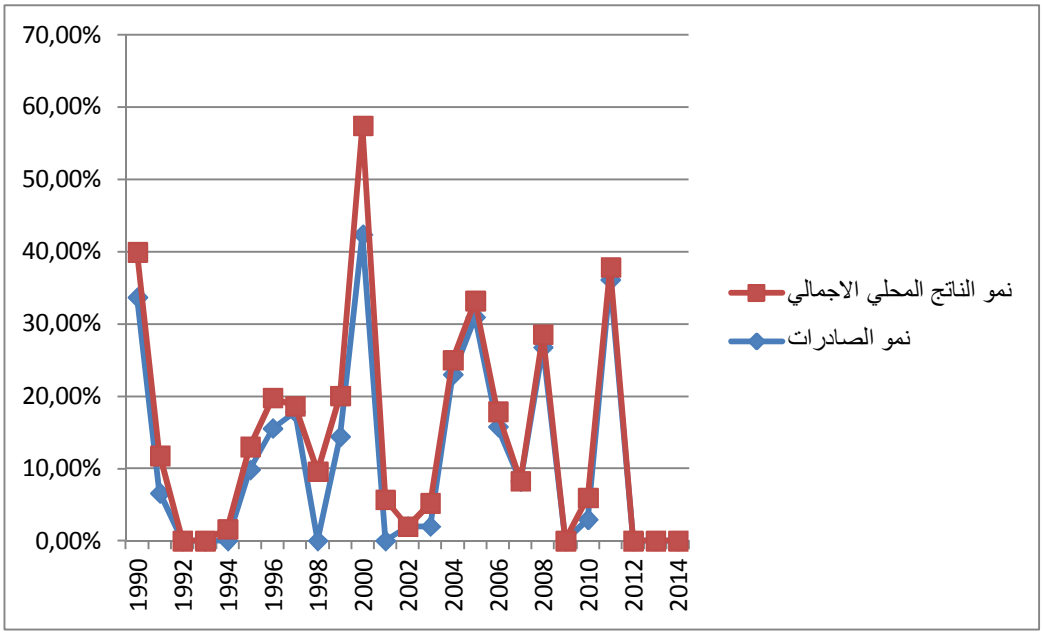

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الجدول(03-10) باستعمال برنامج اكسل

شكل رقم (03-05):يبين العلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي(PIB)

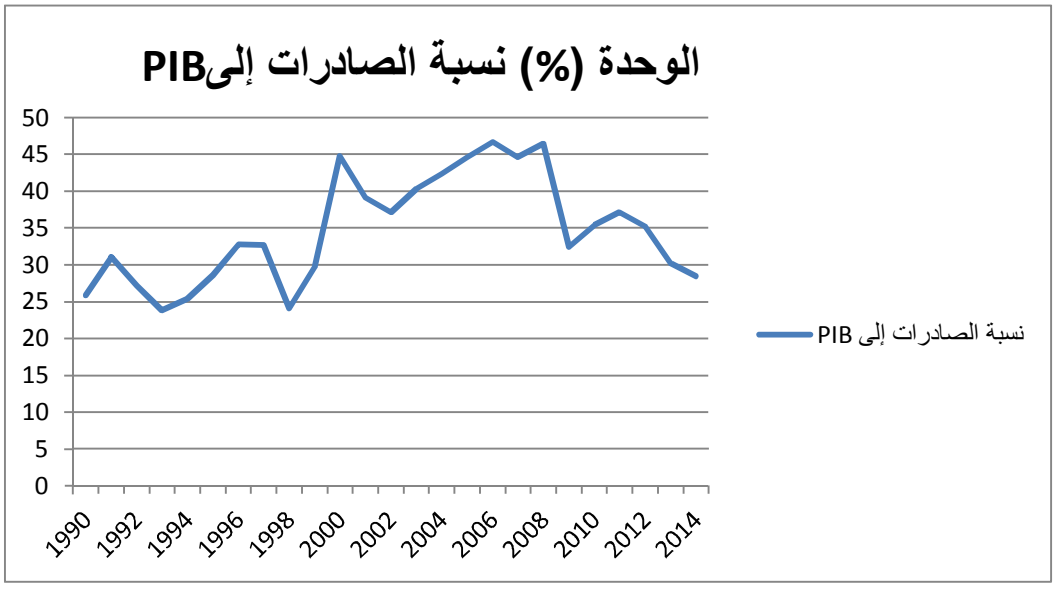

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(03-09) باستعمال برنامج اكسل

من خلال هذا البيان نستنتج أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصاد الوطني،إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الاجمالي34.63%خلال الفترة الممتدة من 1990الى2014،حيث سجل أعلى نسبة سنة2006ب46.67%،أما أدنى نسبة سجلت سنة1998ب24.09% وهذا لارتباطه بأسعار النفط بالدرجة الأولى،هذا ما يعني أن حوالي 34.63% من الناتج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع و الخدمات

المحلية،وعليه فان اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي،ينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة جدا وهي لا تساوي في اغلب السنوات 1%مثلا من 2005الى 2014 المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-11):يبين مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 2005الى2014

السنوات	نسبة المساهمة فيPIB
2005	%0.88
2006	%0.98
2007	%0.98
2008	%1.13
2009	%0.77
2010	%0.94
2011	%1.01
2012	%1
2013	%1.03
2014	%1.27

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

تاريخ الإطلاع 2016/03/01

المطلب الثاني:إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات و الاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية،الآمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة بإدراج مسالة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها،وهناك جملة من المفاهيم والقواعد وجب إرساؤها باعتماد صناعات متخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص،وضرورة إحداث تنمية صناعية حقيقية وبناء إستراتيجية للأسواق الجديدة نلخصها في ما يلي[1]:

[1]- مصطفى بن ساحة،**مرجع سبق ذكره**،ص142-146

1- تنويع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير:

إن تنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في إنتاج وتصدير المواد الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد،وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على صادرتها،ويعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها.

ومن اجل ذلك تعد مسألة تنمية الصادرات من خلال التوجه نحو تنويع تركيبتها من السلع المصنعة،احد أهم عناصر السياسة الطويلة الأجل لتخطيط الإنماء الاقتصادي بالدول النامية،كما أن ليس من شك ثمة وجود أفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع بهذه الدول التي تشكل بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب في تخصصها المركز في إنتاج وتصدير المواد الأولية.

ويشار إلى أن سياسة تنويع الصادرات لا يجب أن تقتصر على الصادرات السلعية ،بل ينبغي أن يتسع ليشمل الصادرات غير المنظورة،وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسب مقبولة في سياسة تنويع الصادرات،بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح،خاصة إذا تم التركيز على تلك الأنواع التي تساهم في جهود التنمية،كالتأمين،الملاحة،الطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى التي تعمل على تبديد جزء من الفائض الاقتصادي.

2- تفعيل دور القطاع الخاص:

يحتل القطاع الخاص مكانة في الاقتصاد،من خلال المساهمة في تشغيل اليد العاملة وتكوين القيمة المضافة، وبالنظر إلى نوعية مؤسسات هذا القطاع،والمتغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق،والى العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة،بات من الواجب وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تأخذ في الحسبان هذه المتغيرات وتدمج القطاع الخاص في تنفيذها بغية الاستفادة من مدخراته وتجربته في التسيير،هذا الأمر ليس بالصعب إذا تم القضاء على بعض العراقيل التي تعيق مساهمته الفعلية،ووضع قوانيين واضحة تحدد ما للقطاع وما يتوجب عليه انجازه.

وحسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،هناك بعض النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقدم فيها نتائج هامة مثل الفلاحة،السياحة،النقل إذا ما قدمت لها تشجيعات و تسهيلات أكثر سيتمكن هذا القطاع من رفع الإنتاج وتنويعه.

3- ضرورة إحداث تنمية صناعية في الجزائر:

تنبع الضرورة الداعية لوضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري،من كونه انه ومنذ ثلاث عقود من العمل الإنمائي والنوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الإنتاجية،لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتكوين الثروة و الدخل،إذا يساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي و97% من إجمالي الصادرات وهو ما يوضح الخلل الواضح في نمط التنمية،الذي دفع بالدولة إلى عدم اختيار البديل الذي يخلصها من البقاء رهن تقلبات أسواق النفط العالمية.

4- إستراتيجية الأسواق الجديدة لتنمية الصادرات غير النفطية:

إن الجانب الأخر من بناء إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات هو وضع إستراتيجية لتنمية الأسواق الجديدة،وكما هو معروف فان للجزائر أسواق محدودة للمنتجات خارج المحروقات ولم تعرف أي تنوع ملموس منذ الاستقلال،لذا فان بناء إستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن للمؤسسات الجزائرية النفاذ إليها،ونعتقد التوجه نحو الأسواق المغاربية و العربية و الإفريقية يمثل السبيل الممكن لترقية الصادرات خارج المحروقات[1].

أ- سوق المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي،خاصة موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ للأسواق الأوربية،ويعتقد أن التنسيق المغاربي لتكوين سوق مشتركة يمثل الباب المهم لدخول الأسواق الخارجية.

وان الطريق الوحيد لإقامة صناعات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة ومتكاملة بين دول المغرب العربي،يستدعي إحداث تغيرات جوهرية في نمط التخصص وتقسيم العمل،من اجل إنتاج منتجات عالية الجودة تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية،وكذا تشجيع دور المقايضة التجارية بين دول الاتحاد وإقامة اتفاقيات المدفوعات القصيرة و طويلة الأجل،وبالتالي عدم الحاجة إلى استعمال العملات الصعبة التي تتعرض أسعارها إلى تقلبات قد تؤثر سلبا على أوضاع اقتصاديات دول الاتحاد.

وفي كل ما تقدم يمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال التي استعملت التجارة البينية بينهما لإقامة تكتلات اقتصادية وأحلاف عسكرية و سياسية في نهاية الأمر.

ب- السوق العربية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في 01 جانفي 1998 حتى مرحلة التحرير الكامل لحركة السلع بداية عام 2007،من مراحل التكامل الاقتصادي التي طال انتظارها منذ تأسيس الجامعة العربية سنة 1945،إلا أن هذا التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم مع المصالح الاقتصادية للدول العربية والعالم الخارجي وهذا من شانه تحقيق منافع متبادلة سواء من خلال اقتصاديات الحجم الكبير، وقوة التفاوض للمجموعة العربية في المحافل الدولية والتخصص الأمثل في ظل حرية انتقال الإنتاج وفق الميزة النسبية بما يحقق التنافسية و العوائد المرجوة،ولتعزيز التجارة العربية البينية يجب:

- التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التكامل الاستراتيجي العربي.
- الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك.
- تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية وتخفيض التكاليف على السلع وتأمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري.
- توفير المناخ الاستثماري وتحسين البيئة التشريعية والنمطية بما يكفل التوسع وإقامة المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية.

1- عماري جمعي،**إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011،ص117-121

– اتخاذ الإجراءات وتوفير التشريعات الخاصة بخلق المناخات الجاذبة لتوطين رؤوس الأموال العربية،مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البنى التحتية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البينية.

ج– السوق الإفريقية:

تعتبر الأسواق الإفريقية أسواقا تقليدية ومجالا واعدا،إذ أن هذه الأخيرة تتميز بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين،حيث نجد أن السوق الإفريقية بما لها من عدد كبير من المستهلكين كما أنها تتميز بتخفيضات جمركية تبنته الكثير من الدول الإفريقية،يعتقد أن إهمال الجزائر لهذه السوق غير مبرر خاصة مع إمكانية تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها.

إن إستراتيجية تنمية الصادرات الجزائرية للأسواق الإفريقية دعامة قوية للاقتصاد الوطني ،حيث يجب العمل على:

– فتح أسواق جديدة في إفريقيا.

– وضع خطط و برامج تهدف إلى التصدير وهذا من خلال الوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق من هذه الأسواق.

– جعل الأسواق الإفريقية النشاط الرئيسي ضمن أنشطة هيئات الدولة المتخصص.

المطلب الثالث:التحديات و العقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل إحتياطاتها من العملة الصعبة،ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة إلى حد ما،إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف،ولم تنطلق بالشكل المخطط لها فالأرقام تدل على وجود إختلالات بين الأهداف المرجوة والأرقام المنجزة،حيث تكشف على انه هناك عراقيل تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه نحو الأسواق الدولية كالتالي[1]:

1– مشاكل على المستوى الجزئي:يمكن تلخيصها في

– غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة معلنة و معروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و الأفراد.

– التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة،بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع و الابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم و متطلبات الوضع الحالي.

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير.

2– مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

– غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض انها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي و الاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية و الأجنبية.

[1]- وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص12-13

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين،وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع الأرباح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

– انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين التي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول،هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات و التأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني و التكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث و التطوير.

3- مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي:

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

– وجود تنظيم و تنسيق غير كافيين بين المصدريين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لان ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

– سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات.

– التشابك و التداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، حيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

– عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية لمؤسسة، مما يعيق عملية تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدف، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدراتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.[1]

خلاصة:

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة،ومن جملتها تحرير التجارة الخارجية،بالإضافة إلى المزايا الضريبية و الجمركية التي منحتها،وكذا إنشاء مؤسسات متعلقة بالتصدير و متخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية و التأمينية.

[1]- وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص14

لكن رغم كل المجهودات المبذولة فانه لم يتحقق تنويع وزيادة الصادرات حسب الأهداف المرجوة،حيث لا زالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

من خلال دراستنا لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 تبين لنا أن الصادرات غير النفطية تمثل نسب ضئيلة جدا لا تتجاوز 3% من إجمالي الصادرات،كما أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات يعد فيها قطاع المحروقات احد مكوناته الرئيسية،أما النمو خارج المحروقات بقي هشا في معظم السنوات،هذا ما يعني أن إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التفعيل،وزيادة على ذلك فان الصادرات غير النفطية تعاني من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قليلة جدا،حيث تتركز هذه المشاكل في ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة وانخفاض جودتها وافتقار المؤسسات المصدرة للخبرة الضرورية في مجال التسويق الدولي.

خاتمـة

خاتـمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر،وكما أكد العديد من الباحثين الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي،لهذا السبب راحت العديد من الدول تعمل على الرفع من قدرتها التصديرية ومحاولة منها البحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وكسب حصص سوقية مرضية بها.

والجزائر هي الأخرى، بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية ومادية،تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم،إلا انه وللأسف تبقى والى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة،تعصف بشدة استقرارها الاقتصادي،ولعل أبرز مشكلة هي التبعية النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه المادة،تزدهر بازدهارها وتتدهور بتدهورها،هذه الأحادية في التصدير عجلت الاقتصاد عرضة للازمات مثل أزمة النفط سنة1986،1998 اللتان أدخلتا الجزائر في دوامة المشاكل كانت تكاليفها باهضة الثمن ليس على المستوى الاقتصادي فحسب،بل على المستوى الاجتماعي و الأمني،فبالنظر لهذه المشاكل،ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة ولكونه سلعة ذات أبعاد إستراتيجية تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط،والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية بإيجاد أنجع السبل التي تمكن من السير باتجاه تطوير القدرات الإنتاجية وخلق منتجات مقبولة في الأسواق العالمية.

فإستراتيجية تنمية الصادرات التي تعبر عن مجموعة من الإجراءات و الأدوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي،لم تعرف طريقها إلى الوجود بما تعنيه كلمة إستراتيجية من معنى،إلا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بداية من التسعينات كانت تهدف بالأساس إلى تقديم التحفيزات المناسبة وفي شتى المجالات (المالية،الجبائية،الجمركية)بالنسبة للمنتج المصدر أو للمؤسسات المصدرة،وقد تم استحداث مجموعة من المؤسسات منها ما يخص بمرافقة المصدر في الوصول إلى الأسواق الخارجية بتنظيم المعارض مثلا،ومنها ما يختص بتقديم الدعم المالي،وأخرى تتكفل بتغطية المخاطر التي تنجم من جراء عوامل مختلفة.

1- اختبار الفرضيات:انطلاقا من الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى الأتي:

- اختبار الفرضية الأولى:

تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد،حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضيات من خلال ما بينه تطور الفكر الاقتصادي في بحث العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي،أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية

كما يعتبر نموذج **روبرت سولو(Robert Solow)** أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها بإدخاله لمحددات جديدة يتمثل في التقدم التقني حيث أثبتنا ذلك من خلال دراستنا لنماذج النمو الاقتصادي.

– اختبار الفرضية الثانية:

يكون تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي قوي وايجابي،حيث لاحظنا أن الصادرات الجزائرية للفترة(1990-2014) لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من خلال تسجيلها لنسب عالية بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي،لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات وهذا ما كشفته الأزمات النفطية .

– اختبار الفرضية الثالثة:

نظرا للاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري دفع الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة،ومن جملة هذه الإجراءات،تحرير التجارة الخارجية بالإضافة الإصلاحات المالية و الضريبية و الجمركية التي عرفتها الجزائر،وكذا إنشاء مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير و المتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية و التمويلية و التأمينية،لكن رغم كل هذه المجهودات المبذولة لم يتحقق تنويع ولا زيادة الصادرات خارج المحروقات حسب النسب المرجوة،فلحد الآن لازالت الصادرات النفطية تطغى على الصادرات الكلية،حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا لتطور الصادرات الغير النفطية خلال الفترة محل الدراسة ورأينا أنها لازالت تمثل نسبة 3%من إجمالي الصادرات،بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي حيث تبين لنا أنها علاقة ضعيفة وهذا راجع لضالتها وضعف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تتعدى في أحسن الأحوال 1%.

2– نتائج الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

– تلعب التجارة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي،وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها ايجابيا.

– ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.

– تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي،ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

– بالرغم من الإجراءات المتخذة في أيطار إستراتيجية تنمية الصادرات،التي شملت جوانب عدة بغية الرفع من القدرات التصديرية،إلا أنها تبقى ناقصة مقارنة بالتجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية.

– حققت الإستراتيجية نتائج ايجابية لكن ليس بالحد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غي النفطية لتمثل نسب مقبولة من إجمالي الصادرات،هذا بالرغم من التوصل إلى ثمة علاقة وارتباط قوي بين الصادرات غي النفطية و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق الإستراتيجية،وإنما الانجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات غير النفطية.

– بغية تنويع الإنتاج وتطوير القدرة التصديرية للجزائر وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتأقلمها مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة في الأسواق الأجنبية.

– هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادرتنا غير النفطية، كضعف الأساليب التقنية و الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وما يصاحبه من قلة وعدم جودة المنتجات المتوفرة الذي قلل من تنافسية الصادرات الجزائرية مقارنة بالصادرات العالمية.

3– التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام برفع مستوى الجودة الإنتاجية و تحسين ظروف التغليف و التعبئة لكي يصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لمتطلبات ورغبات الإفراد في الأسواق الخارجية ولشروط المنافسة العالمية.

– زيادة الاهتمام و التركيز على قطاع الزراعة و الصناعة من اجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية،والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين،لأنهما يعتبران شرط نمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

– وجوب توفير المناخ الاستثماري الملائم والفعال لخدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– العمل علة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للدور الذي تؤديه لتنويع الصادرات،وهذا بالتسريع في دراسة طلبات الاستثمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة لتنفيذها،وحل مشاكل العقار الصناعي وغيرها من المشاكل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في مجال ترقية الصادرات خاصة تجارب الدول الأسيوية وكذا الرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.

– لابد على الجزائر أن تسعى إلى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج و العمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية الحرة لزيادة المنافع و المكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

– ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير،حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية،والتعريف أيضا بالمنتوج الجزائري في هذه الأسواق.

4– أفاق الدراسة:

نظرا لارتباط موضوع بحثنا بمختلف جوانب الاقتصاد،وأهميته في الوقت الراهن، فانه مهما حاولنا الإلمام به تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان راجع إلى طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة،لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة مستقبلية:

– دور القطاع الصناعي و الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

– جودة المنتوج الجزائري كمدخل للميزة التنافسية وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

– الصادرات الجزائرية (واقع و أفاق سنة 2020)

– تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنمية الصادرات الجزائرية.

قائمة المصادر و المراجـــع

أولا :المراجع باللغة العربية

1– الكتب:

1-أمال عبد الرحمان زيدان قاسم"**مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية**"،دارالشتات،جمهورية مصر العربية،2008

2- السريتي مُحَّد ونجا علي عبد الوهاب،"**النظرية الاقتصادية الكلية**"،الدار الجامعية،جمهورية مصر العربية، 2008

3– السريتي مُحَّد احمد السريتي"**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،مؤسسة رؤية،جمهورية مصر العربية،الطبعة الأولى،2008

4– جاسم مُحَّد"**التجارة الدولية**"دار الزهراء للنشر و التوزيع،الاردن2006

5– حسام علي داود وآخرون"**اقتصاديات التجارة الخارجية**"دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن،طبعة الاولى2002

6– خالد مُحَّد السواعي"**التجارة و التنمية**"دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن،2005

7- عبد الحميد رضوان" **سياسة تنمية الصادرات، إدارة التحليل و المعلومات التجارية**" الإمارات العربية المتحدة، عدد01، 2009

8– عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات،" **مفاهيم ونظم اقتصادية**"،دار وائل للنشر،الأردن 2004

09- عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2006

10-علي حسين علي"**الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال (البيئة و الوظائف و الاستراتيجيات)**"دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،الأردن1999

11– عجة الجيلالي " **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية** "،دار الخلدونية،الجزائر،2007

12–عجمية مُحَّد عبد العزيز،الليثي مُحَّد علي،"**التنمية الاقتصادية،مفهومها،نظرياتها،سياساتها**"،الدار الجامعية،جهورية مصرالعربية2004

13- عريقات حربي مُحَّد موسى،"**مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**"،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2006

14–عمرو خير الدين" **التسويق الدولي**" دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1996

15– فريد النجار "**تسويق الصادرات العربية**" دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002

16- فريد النجار"**التحالفات الإستراتيجية،من المنافسة إلى التعاون (خيارات القرن الحادي و العشرون)**"إيتراك للنشر والتوزيع،جمهورية مصر العربية 1999

17- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وآخرون. "**التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2007

18-مُحَمَّد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**"،دار القاهرة،جمهورية مصر العربية،2001

19-محمود حسين وجدي"**نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**"دار الجامعات المصرية،جمهورية مصر العربية،1973

20-محمود جاسم الصميدعي"**استراتيجيات التسويق،مدخل كمي تحليلي**"مكتبة الحامد لنشر و التوزيع عمان،الاردن2000

21– مصطفى بابكر"**الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**"المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد50،2006

22– معروف هوشيار،"**تحليل الاقتصاد الكلي**"،دار الصفاء للنشر و التوزيع،الاردن2005

23– ناصر دادي عدون"**اقتصاد المؤسسة**"**دار المحمدية**،الجزائر 1998

24–يحي سعيد علي عيد" **بحوث التسويق و المصدر الناجح**" دار الأمين للنشر و التوزيع، بلد مجهول 1997

2– البحوث والملتقيات العلمية:

1– عبد الله بن دعيدة"**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**"،بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية،2000

2– عبد الرحمان تومي"**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،الواقع و الأفاق**"،**2000–2009**،دراسات اقتصادية،عدد12،مركز البصيرة،2009

3– نوري منير،لجلط إبراهيم" **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**"ملتقى دولي،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004

3– الرسائل والمطبوعات الجامعية:

1– بن ديب عبد الرشيد"**تنظيم وتطور التجارة الخارجية بالجزائر**"،رسالة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002-2003

2– بهلول مقران"**علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2005**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010

3– حمشة عبد الحميد،"**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة،دراسة حالة الجزائر**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَمَّد خيثر،بسكرة،الجزائر،2013/2012

4– زروني مصطفى،"**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا**"،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2000

5- عماري جمعي،**إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011

6- مصطفى بن ساحة"**تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**"رسالة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي غرداية،2011/2010

4– المجلات و الدوريات العلمية

1– شهر زاد زغيب وليلى عسلاوي"**أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة،العدد04،2003

2– صالح تومي وعيسى شقيقب"**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)**،مجلة الباحث،العدد04،2006

3– مُحَّد راتول"**تحولات الاقتصاد الجزائري**"بحوث اقتصادية عربية،مجلة علمية،العدد23،2001

4– وصاف سعيدي"**تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر**"مجلة الباحث،جامعة ورقلة،عدد1،2002

5– الوثائق والقوانين الرسمية:

1– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **المرسوم التنفيذي رقم 82–287**المؤرخ في 14اوت1982.

2– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 88–119 و88–177**،المؤرخ في 06ماي 1988 و26سبتمبر1988

3– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية"**مرسوم تنفيذي 90/10**المؤرخ في14أفريل1990المتعلق بقانون النقد والقرض"

4– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية"**قانون المالية التكميلي 1990**"المؤرخ في 1990/08/07المادة 40 و41.

5– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **عدد47،1994**، مرسوم تنفيذي رقم 207/94الصادر بتاريخ 20جويلية 1994

6– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **عدد16، 1996**، مرسوم تنفيذي رقم 93/96الصادر بتاريخ 03مارس 1996

7– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **عدد58، 1996**، مرسوم تنفيذي رقم 327/96الصادر بتاريخ 06أكتوبر 1996

8– وثيقة للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات، «**دليل التصدير بكل أمان**"، 2002

9– مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة ميناء مستغانم

6– التقارير و المنشورات:

1– كريم النشاشيبي وآخرون"**تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق**"دراسة من صندوق النقد الدولي،1998

7– البرامج:

1– برنامج اكسل

8– الانترنيت:

1-www.douane.gov.dz

2-www.ons.dz

3-www.cnis.dz

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية

1-AMROUCHE MISSOUM**, les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportations**, Alger 29-30décembre, 1996